

بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد الدبلوماسي الأردني

عمادة الدراسات العليا

المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

(1989-2001)

إعداد: إياس محمود عاشور

إشراف: الدكتور عاطف مضيبيات


قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الدراسات الدبلوماسية من المعهد
الدبلوماسي الأردني

تموز/٢٠٠٣


نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة



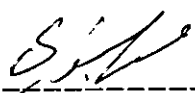
الدكتور عاطف عضيبيات



الأستاذ الدكتور إبراهيم عثمان



الدكتور عبد العزيز الخزاعلة



الدكتور موسى شتيوي

ع.ق/ع.ق.

الإهداء

إلى والدي العزيزين

أخي ... وأخواتي

على ما قدمتم لي من مساعدة ورعاية... أهدي هذا الجهد المتواضع تعبيراً
عن العرفان والشكر والتقدير .

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً الذي أمانني على القيام بإعداد هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور عاطف عضيبة الذي لم يدخر جهداً في نصيحتي وتوجيهي في المسار الصحيح، كما أشكره على سعة صدره ورعايته المتفانية لي.

ولا يفوتني أن أشكر إلى كل من تعاون معي من أجل إنجاز هذه الرسالة، وعلى رأسهم المعهد الدبلوماسي الأردني برئاسة وكوادره وهيئاته التدريسية والإدارية.

كما أتقدم لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة بالشكر والاحترام على ما بذلوه من جهد في تزويدي بملاحظاتهم البناءة.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
جـ	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ط	قائمة الملاحق
ي	ملخص الرسالة باللغة العربية
١	الفصل الأول: مشكلة الدراسة
٢	(١) المقدمة
٣	(٢) هدف الدراسة وأهميتها
٤	(٣) دوافع اختيار الموضوع
٤	(٤) أسئلة الدراسة
٥	(٥) محتويات الدراسة
٦	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية
٧	مقدمة
٨	أولاً: تعريف المشاركة السياسية
١٠	ثانياً: أشكال المشاركة السياسية
١٣	ثالثاً: المشاركة السياسية (الدوافع، الوظائف والعوامل المؤثرة بها)
١٦	رابعاً: السلوك السياسي المضاد
١٨	خامساً: الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية السياسية
٢٢	الفصل الثالث: واقع مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية

	في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ٢٠٠١
٢٣	أولاً: الحياة التشريعية في الأردن
٢٤	ثانياً: المرأة الأردنية والانتخابات النيابية
٢٦	ثالثاً: واقع مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية كمرشحة عن الفترة ما بين ١٩٨٩ و ٢٠٠١
٣١	رابعاً: مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية كناخبة
٣٢	خامساً: الثقافة السياسية وأثرها على مشاركة المرأة السياسية
٣٧	الفصل الرابع: الدراسات السابقة
٥٢	الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة
٥٣	أولاً: منهجية الدراسة
٥٣	ثانياً: مجتمع الدراسة
٥٤	ثالثاً: عينة الدراسة
٥٥	رابعاً: أداة الدراسة
٥٥	خامساً: صدق أداة الدراسة
٥٥	سادساً: ثبات أداة الدراسة
٥٧	الفصل السادس: نتائج الدراسة الميدانية
٨٢	الخلاصة والتوصيات
٨٨	قائمة المصادر والمراجع
٩٣	الملاحق
٩٩	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
أ	نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٨٩	٢٦
ب	نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٩٣	٢٨
ج	نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٩٧	٢٩
د	توزيع المرشحات للانتخابات التشريعية أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ والأصوات التي حصلن عليها بالنسبة لإجمالي المرشحين	٣٠
١	خصائص أفراد عينة الدراسة	٥٨
٢	موقف القيادات النسائية من عملية الترشيح والتصويت في الانتخابات	٦٢
٣	نتائج تحليل التباين الأحادي لقيام أفراد العينة بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة حسب العمر	٦٤
٤	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الوظيفة وقيامهن بالتصويت في انتخابات سابقة	٦٥
٥	توزيع إجابات أفراد العينة حسب مستوى التعليم ومدى استعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلاً	٦٦
٦	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الوظيفة واستعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلاً	٦٧
٧	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الانتماء الحزبي واستعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلاً	٦٨
٨	موقف القيادات النسائية حول القانون الأمثل للانتخابات بالنسبة للمرأة	٦٩
٩	توزيع إجابات أفراد العينة حسب المجموعة الأثنية ومدى اعتقادهن بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة	٧٠
١٠	العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان	٧١
١١	نتائج تحليل التباين الأحادي لمدى اعتقاد أفراد العينة بأن المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات والدخل الشهري	٧٢

٧٣	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الديانة ومدى اعتقادهم بأن عدم وجود وقت كاف للمرأة يؤثر سلبا على مشاركتها في العملية الانتخابية	١٢
٧٤	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الديانة ومدى اعتقادهم بأن عدم توفر الخبرة السياسية الكافية للمرأة يؤثر سلبا على مشاركتها في العملية الانتخابية	١٣
٧٥	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الديانة ومدى اعتقادهم بأن المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية	١٤
٧٦	الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة	١٥
٧٧	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الديانة واعتقادهم بأن المرأة تحتاج إلى دعم المرأة للوصول إلى مجلس النواب	١٦
٧٨	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الوظيفة واعتقادهم بأن المرأة تحتاج إلى دعم المرأة للوصول إلى مجلس النواب	١٧
٧٩	توزيع إجابات أفراد العينة حسب الانتماء الحزبي واعتقادهم بأن المرأة تحتاج إلى دعم المرأة للوصول إلى مجلس النواب	١٨
٨٠	آراء القيادات النسائية في الوضع العام للمرأة الأردنية	١٩
٨٠	نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء أفراد العينة في الوضع العام للمرأة الأردنية حسب العمر	٢٠

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق
٩٣	الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات

الملخص باللغة العربية

المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

(١٩٨٩-٢٠٠١)

إعداد:

إياس محمود عاشور

المشرف:

الدكتور عاطف عضيبات

تناولت هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٨٩-٢٠٠١)، واقتصرت الدراسة على تناول أحد أشكال المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وهو مشاركتها في الانتخابات النيابية كناخبة وكمرشحة. ويكتسب هذا الموضوع أهميته في أنه ورغم التقدم الذي أحرزته المرأة الأردنية على الصعيدين العلمي والعملية بالمقارنة بدول المنطقة العربية إلا أن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية في الأردن لا تزال محدودة سواء كانت تلك المشاركة على صعيد التصويت أو الترشيح وإن كانت أكثر محدودية بالنسبة لعملية الترشيح للانتخابات النيابية، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تعرض الدراسة لنتائج الانتخابات النيابية للأعوام (١٩٩٧، ١٩٩٣، ١٩٨٩) على التوالي برغم الجهود المصاحبة من قبل القيادات النسائية في الأردن لتقدم وتعزيز تلك المشاركة .

والوقوف على موقف تلك القيادات والنخب النسائية من قضية الانتخابات تم تصميم استبيان هدف إلى معرفة اتجاهات هذه القيادات من العملية الانتخابية، وكذلك لأجل معرفة اتجاهاتهن حيال قانون الانتخابات الأمثل

بالنسبة إلى المرأة والتعرف على أهم العوامل المعوقة لمشاركة المرأة السياسية في العملية الانتخابية، واستشراف أهم الحلول لتعزيز تلك المشاركة من وجهة نظر هذه القيادات على اعتبار أنها تشكل عينة الدراسة.

لقد ظهر واضحاً من خلال هذه الدراسة أن معظم أفراد العينة من القيادات النسائية قد مارس حقهن في التصويت، وأنهن على استعداد لدعم المرأة ذات الكفاءة في الانتخابات من حيث التصويت والمشاركة في الحملة الدعائية، إلا أنهن لم يبدين تحمسا كبيرا في دعمها مالياً. وأظهرت الدراسة أن نظام الانتخابات ذي الصوت الواحد هو معوق رئيسي لوصول المرأة إلى البرلمان، كما أن معظم القيادات النسائية يؤيدن فكرة الكوتا النسائية أي تخصيص نسبة ثابتة من مقاعد مجلس النواب للمرأة.

للقوف على أهم معوقات وصول المرأة للبرلمان أظهرت الدراسة أن العشائرية، ونظرة المجتمع لدور المرأة وعدم توفر الخبرة السياسية للمرأة وعدم وجود حياة حزبية قوية، وعدم اهتمام المرأة بالسياسة، هي من أهم العوامل المعوقة لوصولها إلى مجلس النواب.

كما أظهرت الدراسة أن أفضل الوسائل لتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية هي دعم المرأة للمرأة بالدرجة الأولى ودعم الرجل للمرأة بالدرجة الثانية وتعزيز الثقة بنزاهة العملية الانتخابية بالدرجة الثالثة.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى توصيات منها إلغاء قانون الصوت الواحد، والعمل على القضاء على المظاهر العشائرية التي ترافق الانتخابات، والاهتمام بالفرد بدلاً من الاهتمام بالعشيرة، والعمل على تقوية الحياة الحزبية، وتعزيز الثقة بنزاهة الانتخابات وإلغاء قانون الصوت الواحد لما

سيكون لهذه العوامل من أثر إيجابي على مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

الفصل الأول: مشكلة الدراسة

(١) المقدمة:

لعبت المرأة الأردنية في الماضي دورا محدودا في الحياة العامة، وكانت الثقافة المحيطة السائدة آنذاك وانتشار الجهل والامية من الأسباب الرئيسية التي حدت من دور المرأة في الحياة العامة.

وفي الوقت الراهن ومع تحول المجتمع الأردني نسبيا نحو المجتمع المدني- مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين شرائح المجتمع (المدن والريف والبادية) وبقاء البناءات التقليدية للمجتمع خصوصا أثناء الانتخابات- أصبح للمرأة دور أكبر في الحياة العامة، حيث خرجت من المنزل لطلب العلم، كما ازداد حجم القوى العاملة من النساء الأردنيات، وواكب ذلك تطور ملحوظ أصاب مختلف نواحي الحياة.

ورغم تزايد الدور الفاعل الذي تلعبه المرأة في المجتمع الأردني اليوم، إلا أن مشاركتها السياسية بقيت دون الطموح، ولم تشهد المرأة منذ الانفتاح السياسي والعودة إلى الحياة البرلمانية الذي شهده الأردن منذ العام ١٩٨٩ تطورا حقيقيا في مجال المشاركة السياسية، حيث لا يزال تمثيل المرأة في الحكومات والبرلمانات المتعاقبة محدودا للغاية، والشيء نفسه ينطبق على تمثيلها في الأحزاب والنقابات مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأمر ذاته ينطبق على مشاركة الرجل في الأحزاب ولكن بدرجة أقل حدة مما عليه الحال بالنسبة للمرأة.

وتكتسب مشاركة المرأة السياسية أهمية خاصة كونها قد تعد مؤشرا أساسيا على تنامي المجتمع الديمقراطي، وهناك من يميل إلى استعمال نسب مشاركة المرأة في مراكز القرار كمعيار لنمو وحدثة المجتمع ومستوى الممارسة الديمقراطية، وهذا المؤشر رغم أهميته إلا أنه قد يؤدي

إلى عدم وضوح الرؤيا إذا تم تضخيم أثره، إذ قد ينتهي بنا المطاف إلى وضع بعض دول العالم الثالث في أعلى سلم النمو والحداثة والممارسة الديمقراطية متقدمة على بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا وهو أمر بعيد عن الواقع.

أما عن أهم المواضيع التي سنتطرق إليها في هذه الدراسة، فبداية سيكون هناك إطار نظري للتعريف بمفهوم المشاركة السياسية وأشكال هذه المشاركة والآراء حول نطاق المشاركة السياسية والعوامل المؤثرة فيها.

بعد ذلك ستم الإشارة إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة في الأردن عبر شكل محدد من أشكال المشاركة السياسية وهو مشاركتها على صعيد العملية الانتخابية كناخبة وكمرشحة في الفترة ما بين (١٩٨٩-٢٠٠١)، كما سيتم التطرق إلى أهم العوامل المحددة لتلك المشاركة.

أخيرا سنتطرق إلى الدراسة الميدانية والتي سيعتمد الباحث فيها على أداة الإستبانة لغرض إنجاز أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، وذلك من خلال توزيعها على عينة تشتمل على القيادات النسائية في الأردن وذلك لمعرفة أهم اتجاهات تلك القيادات حيال العملية الانتخابية، كما ستم الإشارة إلى أهم العوامل المعوقة لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية وأهم الحلول للتغلب على تلك المعوقات كما تراها العينة.

(٢) هدف الدراسة وأهميتها :

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية في الفترة ما بين (١٩٨٩-٢٠٠١)، كما

تهدف إلى معرفة اتجاهات القيادات النسائية في الأردن حيال مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات مجلس النواب .

وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة لسابقتها في أنها اعتمدت على عينة مكونة من أهم القيادات النسائية في الأردن واللواتي يمارسن نشاطات تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب. والغرض من ذلك هو معرفة اتجاهات تلك القيادات حيال مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، كما أن الفترة الزمنية لهذه الدراسة تمتد حتى العام ٢٠٠١ في حين أن الدراسات السابقة اقتصرت فترتها الزمنية حتى العام ١٩٩٧.

(٣) دوافع اختيار الموضوع:

البعد الأكاديمي والشخصي: تشكل قضية المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات مجلس النواب كناخبة وكمرشحة معضلة وذلك بالنظر إلى المستوى المتدني من تلك المشاركة خصوصا إذا ما قورن ذلك بمستوى التطور الذي يشهده المجتمع الأردني، حيث أن تلك المشاركة لم تتماشى مع هذا التطور ، وهذا الأمر هو الذي دفعني إلى البحث في هذا الموضوع محاولا التعرف على أهم الأسباب التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة الأردنية على صعيد الانتخابات النيابية.

(٤) أسئلة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:
أولا: ما هي طبيعة اتجاهات القيادات النسائية نحو عملية الترشيح والتصويت للانتخابات النيابية ؟

ثانيا: ما هو الشكل الأمثل لقانون الانتخابات بالنسبة للمرأة من وجهة نظر القيادات النسائية ؟

ثالثا: ما هي العوامل التي تعيق وصول المرأة إلى مجلس النواب حسبما تراها القيادات النسائية؟

رابعا: ما هي أهم الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية للمرأة كناخبة ومرشحة؟

(٥) محتويات الدراسة:

الفصل الأول: مشكلة الدراسة

الفصل الثاني: الإطار العام للدراسة (الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية).

الفصل الثالث: واقع مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية في الفترة ما بين (١٩٨٩-٢٠٠١).

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

الفصل الخامس: منهجية الدراسة

الفصل السادس: نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني: الإطار المفهومي للمشاركة السياسية

مقدمة:

يعتبر موضوع المشاركة السياسية للمرأة من المواضيع الهامة التي تستحق البحث والمناقشة والتحليل، وذلك لكونه يلقي اهتمام المشتغلين في السياسة والقائمين على التخطيط في المجتمع من مسؤولين وأكاديميين. ويعود الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة إلى أسباب عدة من أهمها الدور المتنامي الذي بدأت تلعبه المرأة في مختلف ميادين الحياة في وقتنا الحاضر. والحقيقة أن هذا الدور بدأ بالتنامي بعد خروج المرأة من المنزل لطلب العلم أو للعمل وبالتالي ازدادت أهمية دورها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم انخرطت المرأة في نشاطات متعددة من ضمنها النشاط السياسي، حيث طرقت المرأة باب السياسة واستطاعت أن تثبت وجودها على الصعيد السياسي في العديد من الدول وذلك من خلال مشاركتها السياسية المتنامية، سواء كان ذلك من خلال تقلد منصب سياسي أو العضوية بحزب أو بالانخراط بأشكال المشاركة السياسية الأخرى. وقبل الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بشكل خاص سيتناول الباحث مفهوم المشاركة السياسية وأشكالها ومدلولاتها.

ولعل الاهتمام بالمشاركة السياسية ناتج عن الجدل الذي قام منذ القدم حول العلاقة بين الشعب والدولة، فلقد انشغل العديد من الفلاسفة والمفكرين مثل أرسطو وهوبز ولوك وروسو وغيرهم في البحث عن ماهية الشكل الأمثل الذي يحكم هذه العلاقة، وفيما إذا كانت السلطة للشعب أم للملك، وما مدى حرية الشعب في اختيار حكامه وممثليه.

وتكمن أهمية المشاركة السياسية في أنها قد تعكس مدى الوعي السياسي الذي يتمتع به المواطنون في الدولة، وذلك من خلال ادراكهم لحقوق المواطنة وواجباتها ومن خلال نظرهم إلى السلطة القائمة في الدولة وطبيعة العلاقة معها وكيفية التأثير في سياساتها لتحقيق مصالح المواطنين.

ولكي تكون المشاركة السياسية حقيقية وفاعلة في دولة ما، فإنها تحتاج إلى الأرض الخصبة والبيئة المواتية، والشكل الأمثل لهذه البيئة هو وجود قدر كافٍ من الحرية والديمقراطية في الدولة تمكن المواطن من ممارسة حقوقه السياسية، حيث أصبحت هذه الحقوق ثابتة لمواطني أية دولة وذلك بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه معظم دول العالم، وأهم الحقوق السياسية التي يتضمنها هذا العهد هي حرية الإنسان في التعبير وحقه في اعتناق الآراء دون مضايقة

(المادة ١٩)، الحق في التجمع السلمي (المادة ٢١)، حرية تكوين الجمعيات (المادة ٢٢)، الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق المواطن في أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة (المادة ٢٥)، إلى غير ذلك من الحقوق السياسية المختلفة التي نص عليها هذا العهد.^(١)

وقبل أن نخوض في تعريف المشاركة السياسية وأنواعها فإننا يجب أن نشير أولاً إلى أن طبيعة هذه المشاركة قد تختلف من بلد إلى آخر، وذلك لكونها تتأثر بطبيعة نظام الحكم القائم في كل بلد، ومدى ديمقراطية هذا النظام والظروف الداخلية والخارجية التي تعيشها الدولة. كما تتأثر بالخصائص الثقافية والاجتماعية التي تميز شعب كل دولة،^(٢) وبسبب هذا الاختلاف فإن العوامل المحددة للمشاركة السياسية قد يختلف تأثيرها من بلد لآخر، لا بل أن العامل الواحد قد يؤثر إيجاباً على المشاركة السياسية في دولة ما ولا يؤثر عليها بالشكل ذاته في دولة أخرى، فإذا اعتبرنا مثلاً أن التعليم هو أحد العوامل المؤثرة في عملية التصويت للانتخابات، فإننا من الممكن أن نجد أن المتعلمين يقبلون على التصويت أكثر من غيرهم في دولة ما، أي يكون للتعليم أثر إيجابي على عملية التصويت (كلما زاد عدد المتعلمين في المجتمع يزداد الإقبال على التصويت)، بينما قد نجد بلداً آخر يقبل الناس فيه بكثرة على عملية التصويت برغم استفحال الأمية في هذا المجتمع (لا توجد علاقة إيجابية بين التعليم والإقبال على التصويت). وهو حال المصوتين الرجال في اليمن مثلاً^(٣).

أولاً: تعريف المشاركة السياسية

توجد هناك تعاريف متعددة ومتنوعة للمشاركة السياسية، فهناك من يرى أنها مجمل النشاطات التي تهدف للتأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار كالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والأحزاب^(٤).

^(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 19/3/2001، www.hrw.org.

^(٢) Guild, Palmer, introduction to politics, p 166.

^(٣) حيث تبلغ نسبة الأمية بين الرجال في اليمن ٦٠%، للاستفادة حول هذا الموضوع انظر national democratic institute for international affairs, promoting participation in Yemen's 1993 elections.

^(٤) شتيوي، داغستان، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، ص ٦.

ويرى فيليب برو أن المشاركة السياسية هي مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيمهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية، ولكن لا بد أن يكون المؤدون لهذه النشاطات هم المواطنين^(١).

ويلاحظ على التعريفيين السابقين أنهما لم يقصرا النشاطات الرامية للتأثير على القرارات الحكومية على الأشكال القانونية للمشاركة، بل جاءت كلمة نشاطات مطلقة دون تقييد، وبالتالي يمكن أن يفهم أن النشاطات المذكورة تشمل الأعمال القانونية وغير القانونية (كاستخدام العنف من أجل التأثير على القرارات الحكومية مثلاً).

في حين يرى سيدني فيربا VERBA أن المشاركة السياسية تشمل فقط النشاطات القانونية من قبل المواطنين والتي تهدف إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة^(٢)، أي أنه يستثني النشاطات غير القانونية.

وهناك من يرى أنها محاولة الفرد (التابع السياسي) للتأثير على السلوك الملاحظ للمتبوعين في مجتمعه السياسي، أو التأثير على سلوك الفئة التي ينتمي إليها هؤلاء المتبوعين، ويشير هذا التعريف إلى فاعلين اثنين؛ الأول هو الأفراد التابعين والخاضعين وهم الطرف الأقل قوة، والثاني هو المتبوع والمتجسد بالقائمين على صنع القرار وهو الطرف الأكثر قوة، حيث يحاول الفاعل الأول التأثير في الفاعل الثاني^(٣).

وأخيراً يرى مايكل رش RUSH أن المشاركة السياسية هي انخراط الفرد في مستويات مختلفة من النشاطات في النظام السياسي^(٤).

نلاحظ مما سبق أن معظم التعاريف التي تناولت المشاركة السياسية تدور حول فكرة رئيسية تتجسد في أنها عملية يسعى من خلالها الفرد إلى التأثير على السلطة وذلك لتحقيق مصلحة مرجوة، وعليه ستعتمد الدراسة هذا التعريف لمفهوم المشاركة السياسية.

وهنا يمكن القول أن مثل هذا الحق لا يقتصر على المستوى الفردي، وإنما يتجاوزه لتحقيق حق التجمعات المختلفة في البناء الاجتماعي. وبما أن النساء يمثلن فئة كبرى في المجتمع، فلا بد أن ينسحب هذا الحق على حقهن في التمثيل والانتخاب، لضمان تحقيق مصالحهن.

(١) برو، علم الاجتماع السياسي، ص ٣٠١.

(٢) وردت في التشبيدي، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، ص ١٣.

(٣) Arterton, Hahn, political participation, p. 16.

Rush. Politics and Society, p. 110^(٤)

ثانياً: أشكال المشاركة السياسية:

بعد الحديث عن مفهوم المشاركة السياسية، نتطرق الآن إلى أشكال هذه المشاركة، فالبعض يرى أن هذه الأشكال محصورة بالنشاطات التالية^(١):

١. تقلد منصب سياسي أو إداري.
٢. البحث ومحاولة الحصول على منصب سياسي أو إداري.
٣. العضوية النشطة في المنظمات السياسية.
٤. العضوية النشطة في المنظمات شبه السياسية.
٥. المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات.
٦. مؤازرة منظمة سياسية (عضوية غير نشطة).
٧. مؤازرة منظمة شبه سياسية (عضوية غير نشطة).
٨. المشاركة في النقاشات السياسية العامة.
٩. الاهتمام في السياسة.
١٠. التصويت.

ففي حين أن بعض العلماء المختصين يميزون بين شكلين من أشكال المشاركة السياسية:

الشكل الأول: والذي يشمل النشاطات المنظمة والمألوفة وهي^(٢):

١. التسجيل في القوائم الانتخابية.
٢. التصويت.
٣. البحث عن الإعلام السياسي.
٤. الانتساب إلى منظمة تعالج قضايا جماعية (نقابة أو جماعة مصالح).
٥. مناقشات سياسية مع الجوار.

(١) Michael Rush, Ibid, p 112

(٢) فليب برو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦-٢٣٧

٦. الانتساب إلى حزب.

٧. حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

٨. المشاركة المنظمة في حملة انتخابية.

الشكل الثاني: ويشمل النشاطات المؤقتة والتي تعبر عن موقف من قضية أو حدث وتتجسد بالأعمال الإحتجاجية كالإعتصامات والمظاهرات وأعمال العنف، وليس بالضرورة أن تكون كل هذه الأشكال غير قانونية بل قد يكون منها ما هو شرعي وقانوني كالتظاهر السلمي مثلاً.

والحقيقة أن هذا الشكل من أشكال المشاركة هو بمثابة التعبير عن السخط والاستياء من قبل فئة من الناس حيال سياسة معينة تنتهجها الحكومة، فإذا قام الأفراد بالانخراط بعملية المشاركة من خلال النشاطات الاتفاقية دون أن يحققوا رغباتهم فإن البديل الوحيد المتبقي أمامهم هو هذا النوع من المشاركة . حيث تكون أمام هؤلاء الأفراد مجموعة من الخيارات والتكتيكات الممكنة والمتاحة للتأثير على الحكومة.

ومن الممكن أن تتدرج المشاركة المؤقتة وتأخذ شكل المشاركة المنظمة حين يقوم الناخب بالتصويت للمرشحين الأكثر تطرفاً والأكثر عنفاً^(١).

وتعد المظاهرات من أكثر النشاطات شيوعاً ضمن هذه الطائفة من أشكال المشاركة السياسية، وتوجد لها أنواع متعددة ومتنوعة هي^(٢):

١. المظاهرات المحركة: ووظيفة هذا النوع من المظاهرات هي إبراز قضية وفرضها احتجاجاً على إخفاء المؤسسات السياسية لها عن المسرح السياسي، ومن أمثلة هذا النوع من المظاهرات تلك التي يقوم بها أنصار البيئة وأنصار المرأة.

٢. المظاهرات الروتينية: وهي تهيئ للمنظمات فرصة للتعبير عن قدرتها على التعبئة إزاء قضايا اللحظة الراهنة ومن أمثلتها المظاهرات النقابية لتحصيل حقوق العمال.

٣. المظاهرات المقترنة بالأزمات السياسية الشاملة: وتتخصر مطالب هذه المظاهرات إما بالمحافظة على السلطات العامة أو إسقاطها.

^(١) Arterton, Hahn, IBID, p 45

^(٢) فليب برو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

ويعد استخدام العنف أحد الأساليب المهمة التي يلجأ إليها الأفراد للضغط على الدولة، وعلى الرغم من أن البعض يستثني العنف من أشكال المشاركة السياسية وذلك لكونه فعلاً أو عملاً لا يتمتع بالصفة القانونية، إلا أن الباحث يرى بضرورة تضمين العنف ضمن أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه يتفق مع الفلسفة التي تقوم عليها المشاركة السياسية فهو نشاط يلجأ إليه الأفراد للتأثير على سياسة الحكومة حيال قضية معينة، كما أن الاعتبارات العملية والمتمثلة في استجابة صانعي القرار لمطالب مثيري العنف تعزز قناعتنا باعتبار العنف شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، فسبق أن انتهجت بعض الحكومات سياسة مغايرة حيال قضايا معينة وذلك بعد الاحتجاج العنيف الذي تقوم به بعض الجماعات داخل الدولة.

وفي محاولة لتفسير ظاهرة العنف يرى غاستون بوتول، أن الدولة طالما قامت بواجبها تجاه مواطنيها فإنها تتمتع بالهدوء والشرعية، إلا أنها إذا قصرت بواجباتها أو أثارت استياءً عاماً بفعل سياساتها فستزداد عندئذ النقمة على السلطة وسيتفجر العنف في وجهها، وترمي أعمال العنف عادة إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية^(١).

ويأخذ العنف عدة أشكال مثل العصيان المسلح ضد الدولة، التفجيرات، احتلال الأبنية، احتجاز الرهائن، ورفض توريد الموارد الحيوية إلى غير ذلك.

ويحاول نموذج غور أن يفسر ظاهرة العنف، حيث يرى أنها ناتجة عن الكبت، والذي هو بدوره ناجم عن شعور بفجوة كبيرة بين رغبات الفرد وأمنيته وما يحصل عليه فعلاً من هذه الرغبات، وعندما يشعر الفرد أن الفرص التي يقدمها المجتمع له قليلة، فإن الشروط تكون قد توافرت لوجود حد أقصى من الحقد، وانتقال الأفراد إلى العنف يشجع عليه اليقين بأن الأمر يمكن أن يكون رابحاً بهذه الطريقة، خصوصاً إذا كانت مكانة العنف في الذاكرة التاريخية تحفز الأفراد على العنف (كنجاح الاحتجاجات العنيفة في الماضي)^(٢).

وقد يأخذ الاحتجاج العنيف شكل الثورة إذا كان يهدف إلى استبدال النظام السياسي القائم بنظام سياسي آخر، بمعنى أنه توجد مستويات من الاحتجاج العنيف تتراوح أهدافها من محاولة تغيير سياسات جزئية (كسياسة تعليمية أو اقتصادية)، إلى محاولة قلب النظام السياسي والاجتماعي.

(١) بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ص ١٨٦.

(٢) وردت في فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٤-٣٤٨.

ولا يكون أمام الدولة سوى منع تحركات وأعمال العنف ولو بالقوة، وإذا لم تستطع فإنها قد تلجأ إلى تنظيم هذه التحركات ضد الأجنبي، أي تحويل نزعة الحرب في الداخل إلى وسائل لضرب الأعداء الخارجيين^(١).

**ثالثاً: المشاركة السياسية (الدوافع، الوظائف، والعوامل المؤثرة بها).
أ- دوافع المشاركة السياسية:**

في الحقيقة تختلف الدوافع التي يقصد الأفراد من ورائها الانخراط في عملية المشاركة السياسية، فهناك من يكون دافعه هو تحقيق المصلحة الشخصية، كالحصول على منصب أو حتى الحصول على مقابل مادي.

وهناك من يكون دافعه هو تحقيق المصلحة العامة كتأكيد الولاء لوطنه والسعي لتحقيق أهداف عامة تحقق المصلحة عامة^(٢). وهناك من يكون دافعه منطلق من المصلحتين معاً (الشخصية والعامة). وفي الحقيقة لا يمكن حصر دوافع المشاركة السياسية لكل فرد، إلا أن الشيء الأكيد أن الفرد يهدف من عملية المشاركة السياسية إلى تحقيق مصلحة معينة سواء كانت شخصية أو عامة بغض النظر عن شكلها (اقتصادية، اجتماعية، الخ ...)

ب- وظائف المشاركة السياسية:

تنحصر وظائف المشاركة السياسية في وظيفتين رئيسيتين هما^(٣):

١. إقرار شرعية الحكام، الأمر الذي ينجم عنه تسهيل ممارستهم للسلطة. وتبدو قدرة الانتخابات التنافسية على إقرار الشرعية أعلى جداً من قدرة عمليات التصويت المجردة التي تخلو من مظاهر الاختيار، والتي يوجد فيها مرشح رسمي وحيد، ولهذا السبب تخشى الديمقراطيات التعددية من انهيار المشاركة نتيجة الامتناع المفرط عن التصويت.

^(١) بوتول، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧.

^(٢) المعجمي، المرأة الكويتية والمشاركة السياسية، ص ٥٠.

^(٣) برو، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦-١٧٨.

ويرى الباحث أن هذه الوظيفة تتجسد بشكل أساسي من خلال شكل محدد من أشكال المشاركة السياسية أكثر من غيره وهذا الشكل هو السلوك الانتخابي أو التصويت.

٢. الاستفادة من التدخل في اختيار الحكام: حيث يمكن للمشاركة السياسية من خلال قنواتها المختلفة أن تؤثر على التوازن القائم بين الحكومة والأحزاب والتيارات السياسية في الدولة، وهذا بدوره يجعل الحكومة تستجيب لهذه المشاركة- وإن كانت الاستجابة متفاوتة من حالة إلى أخرى- وبالتالي يستطيع الأفراد أن يؤثرُوا في سياسات الدولة.

ج- العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية:

تتأثر المشاركة السياسية بمختلف أشكالها بعوامل مختلفة، حيث تساهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر في كثير من الأحيان نظرا لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة ، إلا أنه يمكن القول أن أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية بشكل عام هي^(١):

١. العوامل الاجتماعية السكانية: وتتجلى عادة في الجنس والسن ومكان الإقامة.

٢. العوامل الاقتصادية: كمستوى الدخل والانتماء المهني .

٣. العوامل الثقافية: كمستوى التعليم، الانتماء الأيديولوجي والثقافة السياسية.

ويكمن القول أن هذه العوامل كثيرا ما تكون متداخلة أو أن احدها سبب للآخر، فكما سيبين الجدول اللاحق فإن الرجل الأسود في الولايات المتحدة يتسم بقلّة انخراطه في عملية المشاركة السياسية، وقد يكون ذلك نتيجة طبيعية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذا الشخص والتي تؤدي بدورها إلى تشكل ثقافة سياسية خاصة بهذا الشخص تدفعه بشكل أو بآخر إلى الإحجام عن المشاركة السياسية الفاعلة.

(١) برو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩-٢٣٥.

وقد جسد سيمور ليبست LIPEST هذه العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية من خلال دراسته لعملية التصويت في الانتخابات التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خرج بالنتائج التالية^(١):

مشاركة قليلة / أدنى	مشاركة عالية / أعلى
الدخل المنخفضة	الدخل العالي
التعليم المنخفض	التعليم العالي
الجماعات المهنية العمال غير المهرة الخدم عمال الخدمات الفلاحون	الجماعات المهنية رجال الأعمال ذوي الياقات البيضاء (الموظفين) موظفي الحكومة. مزارعي الغلال التجارية عمال التعدين
السود (البشرة السوداء)	البييض (ذو البشرة البيضاء)
النساء	الرجال
الفئة العمرية أقل من ٣٥	الفئة العمرية بين ٣٥-٥٥
	ما فوق ٥٥
القادمون الجدد للمجتمع	المقيمون القدامى في المجتمع
الأوضاع العادية (بدون أزمات))	مواضع الأزمات
الأفراد المعزولون	أعضاء المنظمات
العزاب	المتزوجون

^(١) LIPEST, political man, p 189.

رابعاً: السلوك السياسي المضاد

يعد ما يعرف بالسلوك السياسي المضاد (opposite political behavior) من المواضيع الهامة التي لا يكتمل فهمنا للمشاركة السياسية دون الخوض فيه. والمقصود بالسلوك السياسي المضاد هو الإحجام عن المشاركة أو عدم المشاركة (non-participation) وهي ظاهرة بدأت تأخذ العناية والاهتمام من قبل علماء السياسة، وذلك لانتشارها بشكل كبير في الديمقراطيات الغربية بشكل عام.

والحقيقة أنه ليس بالضرورة أن يخلو هذا السلوك من نتائج وأثار سياسية معينة، فعندما لا تقوم مجموعة من الأفراد بالتصويت في الانتخابات فهذا يعني وجود أسباب متعددة دفعتهم إلى عدم المشاركة قد يكون من ضمنها أسباب سياسية، كمن يقاطع الانتخابات لتسجيل مواقف معينة أو احتجاجاً على السياسة الحكومية، كما أن عدم تصويت عضو مجلس تشريعي على قانون ما قد يكون نابغاً عن حالة توفيقية يرغب من خلالها في عدم التصادم مع قوى أخرى داخل المجلس، أو قد يكون احتجاجاً على وضع القضية المناقشة على رأس الأجندة وهي لا تستحق المناقشة وهكذا^(١).

وهناك من يرى أن ظاهرة عدم التصويت في الانتخابات ناجمة عن عدة أسباب من أهمها^(٢):

١. عدم شعور الأفراد بالاندماج الاجتماعي، وينتشر هذا الشعور بين الأقليات، أو بين الأفراد الذين يشعرون بأنهم مهمشون أي مرفوضون في الدولة.

٢. عدم الثقة في المرشحين (عدم وجود مرشح مثالي).

٣. الإحساس بعدم الجدوى في أن يؤثر التصويت على قرارات الحكومة.

ويرى عبد الهادي الجوهري أن أهم أسباب ما يعرف بالسلوك السياسي المضاد أو بمعنى آخر معيقات المشاركة السياسية تكمن فيما يلي^(٣):

١. ما يتوقعه الفرد من نتائج سلبية في المشاركة كتهديد سلامته الشخصية أو الخوف من توتر العلاقات مع الآخرين أو فقدان الوظيفة ... الخ.

^(١) Arterton , Hahn, Ibid, p 41 .

^(٢) Ibid, p 42 .

^(٣) الجوهري، المشاركة الشعبية، ص ٢٣-٣٠.

٢. القناعة بأن نتائج العمل السياسي غير مفيدة ولا طائل منها، وأن هناك فجوة بين القول والفعل.

٣. غياب عوامل الاستثارة والمنبهات السياسية ويرتبط ذلك بوسائل الإعلام والتنشئة السياسية في المجتمع.

٤. المناخ السياسي العام، ويرتبط ذلك بالمؤسسات والتنظيمات القائمة في المجتمع والدستور، وطبيعة النظام الحزبي.

٥. طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع كالعامل الثقافي والعامل الاقتصادي والنظرة لدور الأفراد (الرجل والمرأة).

٦. عدم توفير المجتمع للحاجات الأساسية للأفراد بحيث يضعف الانتماء والولاء لهؤلاء الأفراد مما يضعف اندماجهم الاجتماعي.

٧. أسباب تاريخية كالغزوات الخارجية والحكم الأجنبي والأفكار والتيارات التي جاء بها، مثل الأفكار التي تقلل من ملامح العمل الجمعي والسلوك التعاوني وتبث قيم التفارقة بدلاً من التجمع.

ورغم ما تقدم إلا أن الاعتقاد السائد بأن المستوى العالي من المشاركة السياسية هو أمر جيد قد لا يعبر عن حالة استقرار في المجتمع^(١). فهناك من يرى أن المشاركة السياسية تكون أعلى في الأماكن التي تشهد درجة عالية من الصراع في المجتمع، حيث يكون هناك تنافس حاد بين القوى المختلفة لكسب دعم المواطنين، أو تكون هناك تناقضات عنصرية تثير انفعال المواطنين وتدفعهم إلى المشاركة بنسب عالية^(٢).

ويرى العالم الأمريكي مونرو MONRO أن الإسهام السياسي المتزايد قد يشكل تهديداً للعملية الديمقراطية. وتؤكد نظرية تنجستين أن الزيادة المفاجئة في حجم الناخبين قد تعكس حالة الاضطراب والتوتر الموجودة في الدولة. لذلك هناك من يعتقد أن المعدلات المنخفضة للاقتراع تعتبر دليلاً على اقتناع الناخبين بالطريقة التي تسير فيها الأمور في الدولة^(٣).

^(١) Guild, Palmer, Ibid, p 187

^(٢) Arterton, Hahn, Ibid, P. 43

^(٣) Lipest, Ibid, P 226-229

ومن الممكن أن يظهر الأفراد مستوى منخفض من المشاركة السياسية في الدولة ومع ذلك فإنهم يؤثرون في سياسات الحكومة، ويتجسد ذلك من خلال قدرتهم على تأييد أو عدم تأييد القوى المتنافسة على السلطة. ومن جهة أخرى قد يظهر الأفراد مستوى عالي من المشاركة السياسية وذلك من خلال الإقبال على التصويت بكثافة، والانضمام بأعداد كبيرة للأحزاب، وحضور الاجتماعات العامة، وعلى الرغم من ذلك يبقى تأثيرهم على سياسة الدولة منعدم أو ضعيف، وتتجسد هذه الحالة في الدول الدكتاتورية^(١).

خامسا: الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية (Political Culture) التي يحملها الأفراد من أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية ولهذا السبب نرى أنه من الضروري توضيح مفهوم الثقافة السياسية، فالثقافة عند دوفر جييه هي: "مجموعة قواعد السلوك والمعتقدات والتقنيات المادية والفكرية المميزة لكنلة اجتماعية معينة"^(٢)، أما الثقافة السياسية فهي الجوانب السياسية للثقافة^(٣).

ويرى بويل وألموند POWELL & ALMOND أن الثقافة السياسية تتكون من المعتقدات والقيم والمهارات المتواجدة في كامل المجتمع، كذلك النزعات الخاصة والتشكيلات التي يمكن أن توجد في أجزاء منفصلة من الناس (كالمجموعات الأثنية)^(٤).

وتتفرع الثقافة السياسية من الثقافة السائدة في المجتمع، وبما أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة السائدة فإنها تتأثر بشكل تلقائي بتوجهاتها وقيمها ومبادئها السائدة.

إن أهم ما تقوم به الثقافة السياسية هو تأثيرها في السلوك السياسي للمواطنين، كما أنها تساهم في تحديد أصحاب الحق في المشاركة السياسية وأشكالها وكافة العلاقات السياسية في المجتمع، فالثقافة السياسية تساهم في بلورة تصور الفرد للنظام السياسي القائم في الدولة سواء كان هذا التصور يتسم برفض النظام السياسي أو بقبوله، كما تساهم في تشكيل قناعات الفرد حول الانخراط في النشاطات السياسية والتصور الذي يحمله الفرد

^(١) Lipest, Ibid, P. 183

^(٢) دو فرجييه، علم اجتماع السياسة، ص ٧٧.

^(٣) المرجع السابق، ص ٩٢.

^(٤) Powell, Almond, Comparative Politics, P. 23.

لدوره في المجتمع، ونظرته إلى دور الآخرين في المجتمع، ومن هنا فإنه يمكن القول مثلاً أن تقبل الفرد أو عدم تقبله لأي دور سياسي تقوم به المرأة هو ناتج عن الثقافة السياسية التي يحملها هذا الفرد^(١).

أما مركبات الثقافة السياسية كما يراها أ尔蒙د وفيربا فهي ترتبط بتشكيل الاتجاهات التي ترتبط بدورها بالسلوك، وتتضمن هذه الاتجاهات مكونات هي^(٢):

١. التوجه المعرفي: والذي يتضمن معرفة الفرد للنظام السياسي وتوجهه ودوره، ومدخلات هذا النظام ومخرجاته، ورجالات الدولة .

٢. التوجه العاطفي: أي شعور الفرد تجاه النظام السياسي وأشخاصه وأداءه، ويكون مصدر هذه العاطفة التي يحملها الفرد هو وسائل الإعلام أو أفكار شخص أو قائد يثق به^(٣).

٣. التوجه التقويمي: أي إصدار الأحكام على المواضيع السياسية استناداً إلى المقومات المعرفية والعاطفية السابقة.

كما يرى أ尔蒙د وفيربا أن أشكال الثقافة السياسية تتجسد في ثلاثة أنواع هي^(٤):

١. الثقافة السياسية المحدودة (الضيقة):

حيث يوجد هذا النمط من الثقافة في مجموعة من الدول وخصوصاً الدول الإفريقية ويكون المجتمع قَبلياً في العادة، حيث يكون رئيس القبيلة هو الزعيم ومتخذ القرار ويشاركة في ذلك مجلس من الوجهاء والكبار، ويقوم بالدور السياسي والاقتصادي والديني، كما يخضع الأفراد للزعيم وينفذوا رغباته، كما أنهم لا يؤثرون على الحياة العامة، ولا يمكن التفرقة بين السياسة والدين في المجال السياسي.

^(١) الصالح، الثقافة السياسية، ص ٧-٩.

^(٢) Almond, Verba, the civic culture, P. 14

^(٣) كوت، مونييه، عناصر من أجل علم الاجتماع السياسي، ص ٢٣٥.

^(٤) Almond, Verba, Ibid, P. 14

٢. الثقافة التبعية :

وتتميز في عدم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي، ويستقل المجال السياسي عن العائلة والقبيلة والدين، وتتراوح مواقف المواطنين من النظام القائم بين الرفض والتأييد بناء على قيام النظام بتوفير احتياجاتهم الضرورية، ويمكن ملاحظة هذه الحالة في القرى والأرياف والمناطق البعيدة عن المدن^(١).

٣. الثقافة المشاركة:

حيث تتميز بانخراط الأفراد في اللعبة السياسية، ومشاركتهم في عملية اتخاذ القرار، ومحاولة التأثير على النظام السياسي.

من خلال ما تقدم نجد أن الإسهام والانخراط في العمل السياسي نابغ في الدرجة الأولى عن الثقافة السياسية التي يحملها الفرد والتي سماها كل من أ.موند وفيربا بالثقافة المشاركة.

ويرى البعض أن كل ثقافة سياسية هي في نهاية المطاف خليط من الثقافة المحدودة والتابعة والمشاركة، فالثقافة المدنية المثالية هي ثقافة خليطة من الثقافات السابقة، لا يطغى فيها أي نوع من الثقافات على النوع الآخر وإلا فإن ذلك سيهدد النظام في الدولة^(٢).

والحقيقة أن الثقافة السياسية تساهم في تحديد مواقف الأفراد تجاه عدة قضايا أساسية منها على سبيل المثال الموقف من اللجوء إلى العنف والقوة مقابل الحوار والتوفيق، كذلك الموقف من مبدأ المواطنة مقابل تكريس الانتماءات القبلية، إلى غير ذلك من القضايا السياسية المهمة^(٣).

ويكتسب الأفراد ثقافتهم السياسية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السياسية (Political Socialization)، وهذه الأخيرة ما هي إلا عملية نقل للثقافة السياسية من جيل

^(١) الصالح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

^(٢) Almond, Verba, ibid, P 29

^(٣) الصالح، مرجع سبق ذكره، ص ٢١، ٢٢.

الفصل الثالث: واقع مشاركة المرأة في الانتخابات
النيابية في الفترة ما بين (١٩٨٩-٢٠٠١)

كما رأينا في الفصل السابق فإن هناك صورا وأشكالا متعددة للمشاركة السياسية ومن ضمنها المشاركة في العملية الانتخابية وهو الموضوع الذي سنتم معالجته في هذا الفصل، حيث سيتناول الباحث بالتحديد واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية كناخبة وكمرشحة في الانتخابات النيابية عن الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٩ - ٢٠٠١ .

وقد تم تحديد الفترة بناء على أن العام ١٩٨٩ وما أعقبه والانتخابات النيابية التي أجريت فيه اعتبرت نقطة تحول نحو الديمقراطية وإطلاق الحريات في الأردن كونها قد جرت في أعقاب تعطل العملية الانتخابية لفترة طويلة .

وعلى اعتبار أن المرأة تشكل ركناً أساسياً في المجتمع رأى الباحث ضرورة الكشف عن واقع مشاركتها في العملية الانتخابية ومدى فعالية تلك المشاركة كناخبة ومرشحة بالنظر إلى أنها تمثل نصف المجتمع من الناحية الرقمية على الأقل .

أولاً :- الحياة التشريعية في الأردن .

في البداية لا بد من إلقاء الضوء على الحياة التشريعية في الأردن والخلفية التاريخية والإطار القانوني الذي تعمل من خلاله السلطة التشريعية بصفتها أحد السلطات الثلاث الرئيسية في الدولة إلى جانب السلطتين التنفيذية والقضائية .

فلقد نص الدستور الأردني لعام ١٩٥٢^(١) والمعمول به حالياً في مادته الأولى أن نظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي ، كما أوردت المادة (١/٢٤) منه على أن الأمة مصدر السلطات ، وأنظمت المادة (٢٥) من الدستور السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ونصت المادة (٦٢) منه أن مجلس الأمة يتكون من مجلسين هما مجلس الأعيان ومجلس النواب .

ويتألف مجلس النواب الأردني من (٨٠) ثمانين نائباً وهم منتخبون انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب وهو ما أكدت عليه المادة (٦٧) من الدستور أما أعضاء مجلس الأعيان فهم (٤٠) أربعون عضواً يتم تعيينهم من قبل الملك وفقاً لما حددته المادة (٦٤) من الدستور ، وقد سبق لثلاث نساء أن تم تعيينهن في مجلس الأعيان في الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠١^(٢).

(١) المملكة الأردنية الهاشمية ، الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ ، المريدة الرسمية العدد ١٠٩٣ تاريخ ١٨/١٠/١٩٥٢ ، ص ٣

(٢) المحط ، الوضع الراهن للمرأة الأردنية (المواثيق والقرص) ، منشور على الانترنت WWW.electionsjo.com بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٣

يتضح لنا من خلال ما تقدم أن الدستور الأردني قد حدد شكل السلطة التشريعية من خلال ثلاث عناصر هي :-

(١) الملك . (٢) مجلس النواب . (٣) مجلس الأعيان .

كما يتضح لنا أن مجلس النواب هو المؤسسة السياسية الوحيدة المنتخبة من قبل الشعب ضمن إطار السلطة التشريعية ، وعليه ستكون الدراسة مقتصرة على تناول مشاركة المرأة السياسية كناخبة وكمرشحة ضمن إطار مجلس النواب فقط باعتباره المجلس المنتخب من قبل المواطنين .

ومن خلال أحكام الدستور الأردني تتجلى لنا وظيفة السلطة التشريعية حيث تنحصر هذه الوظيفة في مهمتين رئيسيتين هما تشريع القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وهي في ذلك لا تختلف عن دور السلطات التشريعية والمجالس النيابية في بقية دول العالم.

هذا وقد قسمت مقاعد مجلس النواب الثمانين إلى ثلاثة أقسام هي (١):-

(١) ٦٨ مقعد للمسلمين . (٢) ٩ مقاعد للمسيحيين . (٣) ٣ مقاعد للشركس أو الشيشان .

وبالرجوع إلى تاريخ المجالس التشريعية في الأردن نجد أنه قد شكلت في عهد إمارة شرق الأردن خمسة مجالس نيابية امتدت بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٤٦ ، كما شكل في عهد المملكة الأردنية الهاشمية ثلاثة عشر مجلساً امتدت ما بين عامي ١٩٤٦ و ٢٠٠١^(٢)، وسيقتصر البحث على تناول مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية للمجالس الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والتي امتدت في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ٢٠٠١.

ثانياً :- المرأة الأردنية والانتخابات النيابية .

استقرت المعاهدات والمواثيق الدولية على إرساء مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات بشكل عام ، كما عنيت تلك المعاهدات بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على صعيد الحقوق السياسية لتشكل تلك الحقوق مبادئ وقواعد دولية راسخة لا يجوز انتهاكها على الصعيدين الدولي والمحلي، فلقد نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي وقع عليه الأردن في مادته الثالثة على تعهد الدول الأطراف

(١) المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون معدل القانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ ، الجريدة الرسمية رقم ٤٢٠٤ ، تاريخ ١٥/٥/١٩٩٧، ص ٢٢٢٩

(٢) الداودي ، الدحان ، الدخيل إلى النظام السياسي الأردني ، ص ٢٢٣ - ٢٢٧ .

بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية (١) المنصوص عليها في هذا العهد . كما أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢) التي وقعت عليها الأردن قد أكدت في مادتها الثالثة على ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تطور المرأة في كافة الميادين ومنها الميدان السياسي ، كما أكدت المادة السابعة منها على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف ما يكفل للمرأة الحق في التصويت وشغل الوظائف العامة على قدم المساواة مع الرجل.

أمافي الأردن فإن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية قد مرت بمراحل مختلفة ، فعلى الرغم من أن الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ قد اعتبر في المادة (٦) منه أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات ، إلا أن المرأة الأردنية ظلت تعاني من تمييز واضح حيال مشاركتها في الانتخابات النيابية وظلت ممنوعة من حق الترشيح والتصويت على حد سواء حتى عام ١٩٥٥ حيث حصلت المرأة على بعض المكاسب وذلك من خلال منح المرأة المتعلمة فقط حق التصويت في الانتخابات النيابية (٣).

ومع تطور مكانة المرأة في المجتمع ازدادت مطالبتها بحقوقها السياسية الأمر الذي أدى إلى إصدار قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب أعطى المرأة حق الانتخاب والترشيح دون تفريق بين المرأة المتعلمة وغير المتعلمة مساويا بذلك المرأة بالرجل من حيث حق الانتخاب والترشيح (٤).

ولقد مارست المرأة الأردنية حقها في الترشيح لأول مرة في انتخابات عام ١٩٨٩ والتي يعتبرها البعض نقطة تحول في تاريخ الأردن السياسي الحديث ، وتوالت ممارسة المرأة لحقها في الترشيح والتصويت في الانتخابات عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ .

(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية WWW.HRW.ORG بتاريخ ١٩/٣/٢٠٠١ .

(٢) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة WWW..HRW.ORG بتاريخ ١٩/٣/٢٠٠١ .

(٣) الداودي ، الدحان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

ثالثاً :- واقع مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية كمرشحة عن الفترة ما بين ١٩٨٩ و ٢٠٠١ :-

(أ) مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب الحادي عشر عام ١٩٨٩ :-

جرت انتخابات العام ١٩٨٩ وفق قانون انتخابي تبني نظام القائمة المفتوحة (١)، حيث أتاح قانون الانتخابات وقتئذ المجال أمام الناخب في أن يرشح العدد الذي يختاره وصولاً إلى عدد مقاعد الدائرة كاملاً وبالتالي نجاح أصحاب أعلى الأصوات (٢).

وبالرجوع إلى نتائج تلك الانتخابات يتبين لنا أن ١٢ مرشحة قد ترشحت للانتخابات من أصل ٦٤٧ مرشحا أي بنسبة قدرها ١,٨٦% من مجموع المرشحين.

وقد توزعت المرشحات على ثمانية دوائر انتخابية ، حيث تنافست اثنتان من المرشحات على المقاعد المسيحية واثنتان أيضاً على المقاعد الشركسية الشيشانية أما الباقيات فتنافسن على مقاعد المسلمين ، هذا ولم تسفر الانتخابات عن فوز أي من المرشحات ، ويبين الجدول (أ) نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٨٩ :-

الجدول (أ) نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٨٩

الرقم	الاسم	الدائرة	المقعد	الأصوات	فرق الأصوات الفاصل بين المرشحة والنجاح
١.	عائشة الخوaja	عمان الأولى	المسلم	١١٧٦	٨٥٣٢
٢.	نائلة الرشدان	عمان الثالثة	المسلم	١٠٤٦	٥٤٣٦
٣.	هيفاء البشير	عمان الثالثة	المسلم	٣٦٥	٦١١٧
٤.	جانيت المفتي	عمان الثالثة	الشركسي الشيشاني	٢٦٠٤	٦١٤٣
٥.	جملة النهار	عمان الخامسة	المسلم	٧٠٢	٤٠٦٢
٦.	دام العز شريم	عمان الخامسة	المسلم	٢٦٢	٤٥٠٢
٧.	توجان فيصل	عمان الخامسة	الشركسي الشيشاني	١٣٢٨	٦٦٨٤

٥٨٢٨٠١

(١) الملكة الأردنية الهاشمية ، قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ ، الجريدة الرسمية العدد ٣٣٩٨ ، بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٦ ص ٩٢٥ .

(٢) عساف ، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني (ارقام ودلالات انتخابات ١٩٩٣ في الأردن) ، ص ١١٩ .

٧٦٨٣	٣٤٩٥	المسلم	اربد	عيدة المطلق	٨.
٧٨٧٧	٣٨١٧	المسيحي	اربد	مفيدة سويدان	٩.
١١٠١٥	٢٩٧٨	المسيحي	البلقاء	هدى فاخوري	١٠.
٤٣٢٧	١٥٥	المسلم	معان	وداد الشناوي	١١.
٣٩١١	٢٦٠٢	المسلم	الزرقاء	ناديا بشناق	١٢.

المصدر : جريدة الدستور ، العدد ٧٩٨٤ ، بتاريخ ١١/١١/١٩٨٩ من ١٤-١٦ .

ومن خلال الجدول (أ) يتضح لنا تواضع النتائج التي حققتها المرشحات في انتخابات ١٩٨٩ حيث كانت جميع المرشحات بلا استثناء بعيدات عن الفوز في المقاعد التي تنافسن عليها .

(ب) مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب الثاني عشر عام ١٩٩٣ .

جرت انتخابات العام ١٩٩٣ وفقا لنظام انتخابي جديد عرف بنظام الصوت الواحد^(١)، بمعنى أن لكل ناخب صوت واحد فقط . وبالرجوع إلى نتائج الانتخابات يتضح لنا أن ثلاث مرشحات فقط قد خضن الانتخابات من أصل ٥٣٤ مرشحا أي بنسبة قدرها ٠,٥٦% فقط من مجموع المرشحين ، ويمكن القول أن النتائج المتواضعة التي حققتها المرشحات في انتخابات ١٩٨٩ قد انعكست سلبا على عدد المرشحات في انتخابات ١٩٩٣ ، حيث انخفض العدد من ١٣ مرشحة في ١٩٨٩ إلى ٣ مرشحات في ١٩٩٣ مما يعني أن تلك النتائج قد أضعفت ثقة المرأة بنفسها إلى حد ما وحملها على تقليص مشاركتها.

ورغم قلة عدد المرشحات في هذه الانتخابات فلقد شهد ذلك العام حدثا مهما تمثل في وصول أول سيدة أردنية إلى مجلس النواب وهي السيدة توجان فيصل ، ويبين الجدول (ب) نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٩٣ :-

(١) المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون معادل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ ، المجلد الرسمي عدد ٣٩١٧ ، تاريخ ١٨/٨/١٩٩٣ ، ص ١٦٠٦ .

الجدول (ب) نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٩٣

الرقم	الاسم	الدائرة	المقعد	الأصوات	فرق الأصوات الفاصل بين المرشحة والنجاح
١-	توجان فيصل	عمان الثالثة	الشركسي الشيشان	١٨٨٥	-
٢-	جانيت المفتي	عمان الثالثة	الشركسي الشيشاني	٨٥٣	١٠٣٢
٣-	ناديا بشناق	الزرقاء	المسلم	١١٩٥	٣٣١٧

المصدر : عفاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٣ وما بعدها .

من خلال الجدول (ب) يتضح أن نتائج المرشحتين اللتين لم يحالفهما الحظ في الفوز في الانتخابات كانت متواضعة إلى حد ما وذلك قياساً إلى فارق الأصوات الذي فصلهما عن الفوز ، مع الأخذ بعين النظر أن قانون الصوت الواحد الذي طبق في هذه الانتخابات قد أدى إلى انخفاض عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون بشكل عام ، ويبدو ذلك واضحاً بالنظر إلى المقعد نفسه الذي فازت به المرشحة توجان فيصل حيث أن ذات المقعد قد فاز به المرشح منصور مراد بموجب نظام القائمة المفتوحة في عام ١٩٨٩ بمجموع أصوات بلغ ٨٧٤٧ صوت ، في حين فازت به المرشحة توجان فيصل بموجب نظام الصوت الواحد في انتخابات ١٩٩٣ بمجموع أصوات بلغ ١٨٨٥ فقط.

(ج) مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب الثالث عشر عام ١٩٩٧ .

جرت انتخابات العام ١٩٩٧ وفقاً لنظام الصوت الواحد الذي طبق في العام ١٩٩٣ ، وشهدت هذه الانتخابات قفزة نوعية في عدد المرشحات حيث بلغ عددهن ١٧ مرشحة من أصل ٥٢٤ أي بنسبة ٣,٢٤% من مجموع المرشحين ، وقد يكون السبب في تلك القفزة مقارنة بانتخابات ١٩٩٣ هو فوز النائب توجان فيصل بانتخابات ١٩٩٣ الأمر الذي شجع عدد من النساء على خوض مغامرة الانتخابات ، وبالرجوع إلى نتائج الانتخابات يتضح أنه لم تسفر الانتخابات عن فوز أية مرشحة ويبين الجدول (ج) تلك النتائج :-

الجدول رقم (ج) نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٩٧

الرقم	الاسم	الدائرة	المقعد	الأصوات	فرق الأصوات الفاصل بين المرشحة والنجاح
١-	عائشة الخواجا	عمان الأولى	المسلم	٧٧٤	٢٢٣١
٢-	أملي نفاع	عمان الثالثة	المسيحي	٢٢٩٢	٨٤٢
٣-	نورما شطارة	عمان الثالثة	المسيحي	٢٤٣	٢٨٩١
٤-	توجان فيصل	عمان الثالثة	الشركسي الشيثاني	٤٢٢٧	٩٨٦
٥-	فاطمة حسونة	عمان الرابعة	المسلم	٦٥٦	٤٠٣٣
٦-	فردوس المصري	عمان الخامسة	المسلم	٢٩٧	١٩٦٧
٧-	هيام كلمات	عمان الخامسة	الشركسي الشيثاني	٨٨٥	١٨٤
٨-	ليلى فيصل	عمان الخامسة	الشركسي الشيثاني	٨٦٧	١١٠٢
٩-	وصاف الكعابنة	بدو الوسط	المسلم	٦٧	٢٤٧٢
١٠-	سميحة التل	اربد	المسلم	٢٣٦	٣٥٧٩
١١-	فاطمة عبيدات	الرمثا وبني كنانة	المسلم	٨٢٤	لا تتوفر معلومات
١٢-	صباح العناني	الزرقاء	المسلم	٦٤٨	٢٤٧١
١٣-	نوال المومني	عجلون	المسلم	٦٠	٢٨٣٥
١٤-	عجايب هديريس	البلقاء	المسلم	٣٦٩	٣٠١٩
١٥-	حفيظة المعاينة	الكرك	المسلم	٣٩	٢٩٠٣
١٦-	سهام البياضية	الكرك	المسلم	٤٥٧	٢٤٨٥
١٧-	دعد التميمي	العقبة	المسلم	١٤٢	٢٢١٤

المصدر :- (١) مركز الأردن الجديد للدراسات ، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧ ، ص ١٨٠ .
(٢) جريدة الرأي ، العدد ٩٩٢٢ ، بتاريخ ١١/٦/١٩٩٧ ، ص ٤ .

ويلاحظ من خلال الجدول (ج) أن كل من المرشحة أملي نفاع والمرشحة توجان فيصل وعلى الرغم من عدم فوزهما إلا أنهما حققتا نتائج جيدة ونافستا بشكل قوي على المقعدين اللذين رشحتا نفسيهما فيهما ، حيث حلت كل منهما في المرتبة الثانية عن المقعد

الذي تنافست عليه ، كما يلاحظ أن المرشحات قد ترشحن في (١٢) دائرة انتخابية ، وكان من بينهن (٣) مرشحات تنافسن على مقاعد الشركس والشيشان ومرشحتان تنافستا على المقاعد المسيحية أما الباقيات فتنافسن على المقاعد المسلمين . بقي أن نشير إلى أن مجلس النواب الثالث عشر قد انتخب السيدة/ نهى المعاينة لإشغال أحد مقاعد مجلس النواب بعد وفاة أحد الأعضاء وذلك قبل نهاية عمل المجلس بفترة قصيرة (١).

من خلال تعرض الباحث لنتائج مشاركة المرأة الأردنية كمرشحة في الانتخابات النيابية عن الفترة ما بين ١٩٨٩ - ٢٠٠١ يتضح أن تلك المشاركة قد جاءت متواضعة سواء كان ذلك بالنسبة إلى عدد المرشحات في كل انتخابات على حدة أو كان على صعيد النتائج بشكل عام إذا ما استثنينا أداء المرشحتين توجان فيصل وإملي نفاع ، والحقيقة أن هذه النتائج لا تتماشى مع مستوى التطور الذي لحق بالمجتمع الأردني عموماً وبالمرأة الأردنية على وجه الخصوص ، حيث أن معدلات الأمية بين الإناث على سبيل المثال في انخفاض مستمر حيث وصلت إلى ١٧,٥% عام ١٩٩٨ (٢)، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بدول المنطقة ، كما أن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة قد تضاعف تقريباً من حوالي ٧,٥% عام ١٩٧٩ إلى ١٤,١% عام ١٩٩٨ (٣) في حين أن نسبة الأمية بين الإناث في العالم العربي تبلغ ٦٥% ، وتبلغ نسبة مساهمة المرأة العربية في قوات العمل ١١% (٤).

ويبين الجدول (د) توزيع المرشحات للانتخابات التشريعية أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ والأصوات التي حصلن عليها بالنسبة لإجمالي المرشحين .

الجدول (د)

السنة	عدد المرشحات	النسبة من الإجمالي	مجموع أصوات المرشحات	النسبة من الإجمالي
١٩٨٩	١٢	١,٨٦%	٢١٠٢١	١,٠٣%
١٩٩٣	٣	٠,٥٦%	٣٩٣٣	٠,٤٨%
١٩٩٧	١٧	٣,٢٤%	٣٠٨٦	١,٦%

المصدر :- الخطيب ، مرجع سبق ذكره . www.electionsjo.com

(١) حضر، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (الفرص والمعيقات)، www.electionsjo.com، تاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٣.

(٢) مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة ، المرأة الأردنية بين الماضي والحاضر ، ص ٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩ .

(٤) سليم ، أوضاع المرأة العربية ، ص ١٢١-١٢٣ .

رابعاً :- مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية كناخبة .

بالنسبة لأداء المرأة كناخبة فإن نتائج الانتخابات للعام ١٩٩٧ قد أظهرت تساوي أعداد المقترعين من الذكور والإناث تقريباً إذ بلغت نسبة الإناث ٤٩,٥٨% من مجموع المصوتين^(١) وهي تتشابه مع نتائج الدورات الانتخابية السابقة^(٢)، وقد يبدو للوهلة الأولى بأنه لا توجد مشكلة بالنسبة لمشاركة المرأة كناخبة أو كمقترعة في الانتخابات النيابية ، إلا أن المدقق في الأمر يجد أن مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة هي دون الطموح وذلك إذا ما نظرنا إلى التشريعات المنظمة لعملية الانتخابات حيث أنها تحظر على القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني التصويت أو الاقتراع ، وإذا ما عرفنا أن معظم هؤلاء هم من الذكور فإن النساء لربما يشكلن ٦٠% من حجم الناخبين^(٣)، وبالتالي فإن عدد المقترعات يفترض أن ينسجم مع هذه النسبة .

ويلاحظ من خلال نتائج الانتخابات في الدورات السابقة أن نسبة تصويت المرأة في المناطق الريفية ومناطق البادية أعلى مما هو عليه الحال في المناطق الحضرية وقد يعود ذلك إلى وجود النزعة العشائرية بشكل قوي في تلك المناطق حيث تدفع رابطة الدم والقرابة المرأة في تلك المناطق على الإقبال على الاقتراع بنسب عالية.

من خلال ما تقدم يبدو واضحاً أن مشاركة المرأة الأردنية في العملية الانتخابية كمرشحة هي محدودة وضعيفة ، كما أن مشاركتها كناخبة تبقى أقل من مشاركة الرجل وفقاً لما ذكر أعلاه وبالتالي فإن هذه المشاركة يمكن القول أنها دون الطموح ، وانطلاقاً من ذلك فإن هناك ما يدعونا للتساؤل عن المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وعن الحلول لتعزيز وتدعيم هذه المشاركة ، وعلى الرغم من أن هذه التساؤلات هي أحد محاور الدراسة الميدانية في هذا البحث ، كما أن الباحث سيتطرق لها من خلال تعرضه للدراسات السابقة ، إلا أن الباحث يرى أنه من الضروري التعرض لطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني نظراً لمدى تأثيرها وكذلك لأهميتها لاكتمال فهما لهذا الموضوع .

(١) الدراسات الانتخابية: جدول بين احصائية بانتخابات مجلس النواب الثالث عشر ١٨/٥/٢٠٠٣ www.electionsjo.com

(٢) نظراً لعدم إمكانية الحصول على تلك النتائج فلقد أحررتي رئيس لجنة الانتخابات في وزارة الداخلية أنه لا توجد فوارق تذكر بين نتائج مشاركة المرأة كناخبة في انتخابات ١٩٩٧ ونتائج انتخابات ١٩٨٩ و١٩٩٣ .

(٣) تيلنس ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامه ، ص ١٤٢ .

خامساً: - الثقافة السياسية وأثرها على مشاركة المرأة السياسية :-

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من أهم العناصر التي تساهم في تحديد حجم مشاركة المرأة السياسية وأوجه هذه المشاركة ، وكما رأينا سابقاً فإن مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية كمرشحة هي مشاركة ضعيفة . كما أن تمثيل المرأة في مجلس النواب الأردني هو تمثيل ضعيف إذ بلغ في أحسن الأحوال ١,٢٥% وفي أحوال أخرى انعدم هذا التمثيل ، والحقيقة أن هذه النتائج تعتبر متواضعة إذا ما قورنت بمتوسط نسبة تمثيل المرأة في برلمانات العالم المنتخبة إذ بلغت هذه النسبة حوالي ١٠% عام ١٩٩٣^(١)، كما أنها تعتبر هزيلة للغاية إذا ما قورنت بالبلدان التي توجد بها أعلى نسبة تمثيل للمرأة في البرلمانات على مستوى العالم وهي دول شمال أوروبا إذ تراوحت هذه النسب بين ٣٣% في الدنمارك إلى ٣٩% في السويد عام ١٩٩٥^(٢).

إن ما يدفع الأنظمة السياسية لتحفيز مواطنيها رجالاً ونساءً إلى المشاركة في العملية الانتخابية هو إضفاء صفة الشرعية على هذه الحكومات بحيث تكون ممثلة للشعب، كما أنها تمكن النظام السياسي في الدولة من معرفة إتجاه التحولات في الرأي العام في المجتمع^(٣) ، وعليه فإن إحجام قطاع أساسي من المجتمع كالنساء عن المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية قد يؤثر إلى حد ما على شرعية هذه الأنظمة ، لذلك فإننا نجد حرص الأنظمة السياسية ومن ضمنها النظام السياسي في الأردن على تحفيز مشاركة كافة قطاعات المجتمع بما في ذلك النساء في العملية الانتخابية .

وبالنظر إلى المجتمع العربي وعلى الرغم من أن هناك عوامل تحد من مشاركة المواطن العربي رجلاً كان أو امرأة في العملية السياسية كغياب الحريات وانخفاض درجة الوعي السياسي وانتشار الأمية وضعف الأحزاب والنقابات^(٤) ، إلا أنه يجب عدم إغفال فكرة أن هناك عوامل تؤثر على المرأة أكثر من تأثيرها على الرجل في المجتمع العربي عموماً وفي المجتمع الأردني على وجه الخصوص ، ومن أهم هذه العوامل الثقافة السياسية السائدة والتي تحدد الدور السياسي للمرأة في المجتمع .

(١) مؤسسة رينه معوض ، مشاركة المرأة في السياسة (الدليل العملي) ، ص ٢٧ .

(٢) الأمم المتحدة ، المرأة في العالم ١٩٩٥ (اتجاهات وإحصاءات) ، ص ١٧١ .

(٣) الصالح ، مبدأ الانتخابات وتطبيقاته ، ص ٨ .

(٤) معوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، ص ١١٢ .

وكما رأينا في الفصل السابق فإن الثقافة السياسية تتفرع من الثقافة السائدة في المجتمع ، وبما أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة فإنها تتأثر بشكل تلقائي بتوجهاتها وقيمتها ومبادئها ، كما تكمن أهمية الثقافة السياسية في أنها تساهم في تحديد أصحاب الحق في ممارسة المشاركة السياسية وأشكالها وعليه فإن هناك من يرى أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني هي من أهم العوامل التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام ومن ضمنها مشاركتها في العملية الانتخابية^(١)، ويمكن القول أن أثر ذلك يتجلى بشكل واضح في مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية أكثر من مشاركتها كناخبة كون عملية الاقتراع هي عملية بسيطة لا تتطلب الجهد والوقت الكبيرين كما لا تتطلب التفاعل والاختلاط مع أطراف المجتمع السياسي .

إن الحديث عن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني والتي تحد من المشاركة السياسية للمرأة يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن الأدوار الجندرية (GENDER ROLES) وهي الأدوار التي يعينها المجتمع للمرأة أو الرجل كل حسب جنسه (أنثى / ذكر)^(٢) ، والحقيقة أن الأدوار التي يعينها المجتمع الأردني للمرأة هي أقل أهمية من تلك التي يعينها للرجل سواء تعلق ذلك بأدوار سياسية أو غير سياسية كما تنقسم تلك الأدوار بتبعية المرأة للرجل ويمكن قياس ذلك بالنظر إلى بعض المؤشرات التي تعكس ذلك ومنها نسبة الأمية ونسبة المشاركة في سوق العمل وفروق الدخل والمشاركة في الحياة السياسية^(٣).

ويعتقد الباحث أن للثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني دور أساسي في محدودية مشاركة المرأة السياسية في العملية الانتخابية كمرشحة على وجه الخصوص- كما هو واضح من خلال الجدول د سابقا- وأهم ملامح تلك الثقافة السياسية من وجهة نظر الباحث تتجلى في بعدين الأول هو أن المجتمع الأردني يتعامل مع المرأة كصوت انتخابي لا أكثر ولا تتعدى نظرة المجتمع ذلك، حيث أنه لا يحبذ وجود المرأة كمرشحة في الانتخابات ويمكن قياس ذلك من خلال النظر إلى نسبة المصوتات من الإناث من أصل مجموع المصوتين ومقارنتها بنسبة المرشحات من مجموع المرشحين في الدورات الانتخابية السابقة حيث يتضح وجود فارق بين مشاركة المرأة كناخبة

(١) عرفات (محرر) ، المرأة الأردنية والعمل السياسي (وقائع ندوة) ، ص ١٣٥ .

(٢) شنيوي ، داغستان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥ .

ومشاركتها كمرشحة، أما البعد الثاني فهو أن نظرة المرأة الأردنية للمرأة المرشحة لا تختلف كثيرا عن نظرة الرجل الأردني للمرأة المرشحة وهو أمر مثير للاهتمام ويمكن قياسه من خلال النظر إلى نسبة المصوتات من الإناث بالنسبة لمجموع المصوتين ومقارنتها بنسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات من مجموع الأصوات الكلي في الدورات الانتخابية السابقة، حيث يتضح وجود فارق يمكن ترجمته على أرض الواقع في أن المرأة لا تصوت للمرأة.

✓ ويمكن القول أن النظام الأبوي السائد في المجتمع العربي عموماً يساهم في بلورة ثقافة سياسية تحد من مشاركة سياسية فاعلة للمرأة العربية عموماً وللمرأة الأردنية على اعتبار أنها جزء من المجتمع العربي ، فالسلطة الأبوية هي الوضعية التي يمارس فيها شخص واحد السلطة داخل الأسرة والعشيرة بصفتها تشكل غالباً وحدة اقتصادية^(١)، وأهم سمات هذه الأسرة الأبوية هي تسلط الذكر على الأنثى والكبير على الصغير ويمثل ذلك صورة مصغرة للمجتمع ويجعل هذا النظام الرجل مركزاً للسلطة والتسلط والمسؤولية والالتزام^(٢). وهناك من يرى أن التركيبة الأبوية انتقلت إلى الأحزاب العربية لتسيطر عليها سواء كانت هذه الأحزاب يمينية أو معتدلة أو يسارية الأمر الذي جعل المرأة العربية تخاف حتى من الانضمام إلى الأحزاب^(٣). ورغم ما تقدم فإن هناك من يرى بأن التكوين الفسيولوجي للمرأة المتعلق بالحمل والولادة يجعلها عاجزة أن تعمل ما يمكن أن يعمل الرجل على الصعيد السياسي^(٤)، بمعنى أن المرأة ستظل أقل قدرة من الرجل على المشاركة السياسية بسبب تلك الفروق وحتى بغياب المعوقات المتعلقة بالثقافة السياسية وهو رأي يميل إليه الباحث .

ويمكننا القول أنه لا يكفي أن تشارك المرأة الأردنية في عملية الاقتراع بنسبة عالية كي نحكم على تلك المشاركة بأنها ناجحة ، بل يجب أن يكون اختيار المرشح نابعا عن قناعة ذاتية من المرأة وليس نتيجة لضغوط خارجية من الأب أو الزوج أو الأخ بمعنى أن تتحرر المرأة من ثقافة التبعية ، وهناك من يرى وجود فارق في قدرة المرأة

(١) عرابي ، المرأة العربية بين التقليد والتحديث ، ص ٥٤ .

(٢) بركات ، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية ، ص ٦٠-٦٢ .

(٣) سعادة ، نحو دور جديد للمرأة في المجتمع العربي ، ص ٦٥ .

(٤) خربس ، التنظيمات النسائية ونشاطاتها في مجتمع بلدة اهدون ، ص ١١٥ .

على ممارسة استقلاليتها واتخاذ القرار فالنساء الريفيات حين يدلين بأصواتهن يتأثرن بأراء أزواجهن وأباءهن بدرجة أكبر من النساء المدنيات في المجتمع العربي عموماً^(١).

وذلك يعني أنه لا يكفي أن تحصل المرأة على حقوق سياسية في الانتخاب والترشيح فقط بل يجب أن ينسجم ذلك مع ممارسة حقيقية لتلك الحقوق كي تكون مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي بحيث لا تكون هناك فجوة بين هذه الحقوق السياسية وممارستها^(٢).

وعلى الرغم مما تقدم فإنه يمكن القول أن الأردن هو ضمن عدد من دول عربية تتميز بنظرة متحررة نسبية قابلة بمشاركة المرأة السياسية بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى ولكن وفقاً للشروط التي يحددها المجتمع والقيم والعرف العام ، أي أن التساوي في الحقوق والواجبات يتم وفقاً للقبول المجتمعي^(٣).

إن الحديث عن الثقافة السياسية للمجتمع الأردني يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن التنشئة السياسية والتي تساهم في بلورة الثقافة السياسية لدى الأفراد ، فالتنشئة السياسية كما ذكرنا سابقاً ما هي إلا عملية لنقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل آخر ، فالفرد منذ صغره يتأثر بالبيئة التي يوجد بها ، وهذه البيئة هي التي تساهم في صياغة التوجهات السياسية للأفراد من خلال قنوات مختلفة ، فهو يتأثر بما يرى ويسمع من والديه كما يتأثر بما تروج له وسائل الإعلام من أفكار سياسية مختلفة ، ويتأثر كذلك بما يدور حوله في الجامعة والمدرسة والنادي والنقابة والحزب ، وبالتالي يعتبر ما يتأثر به الفرد خلال هذه القنوات بمثابة عملية تراكمية يتلقى خلالها الفرد كما كبيرا من المعلومات المتجانسة أو المتناقضة والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى صياغة التوجهات السياسية للفرد أو بمعنى آخر تحديد معالم ثقافته السياسية ، ويمكن القول أن تقبل الأفراد لأي دور سياسي تقوم به المرأة أو عدم تقبلهم لذلك الدور هو ناتج عن الثقافة السياسية لهؤلاء الأفراد والتي تعتبر ناتجة بدورها عن عملية التنشئة السياسية لهم ، وعليه يعتقد الباحث أن الاهتمام بعملية التنشئة السياسية هي الحل الأمثل لتغيير الثقافة السياسية للمجتمع الأردني بحيث تنظر بإيجابية أكبر لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ، ولعل أهم القنوات التي يمكن العمل من خلالها في هذا المجال هو الإعلام بشتى وسائله والذي لا يزال كما

(١) الألويسي ، المرأة والنظور السياسي في الوطن العربي ، ص ١٩٧ .

(٢) أبو زيد ، إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي ، ص ١٢١ .

(٣) النجار ، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية ، ص ٩٢ .

يرى البعض يظهر المرأة العربية عموماً كأم وربة منزل أو يظهرها في الوظائف المقبولة تقليدياً كمعلمة وممرضة ولا يظهرها بصورة أكثر تطور في عملية صنع القرار (١) .

ويمكن القول أن محدودية مشاركة المرأة في عملية صنع القرار هي ظاهرة عالمية وليست محلية فقط وإن اختلفت حدتها من بلد لآخر ، وهي موجودة حتى في الدول التي توجد بها نسبة عالية من النساء في البرلمان المنتخب كالسويد مثلاً التي توجد بها أعلى تلك النسب على مستوى العالم ، حيث أظهرت دراسة أعدها أحد المراكز التابعة للأمم المتحدة أن المهام التي تكلف بها العضوات المنتخبات في البرلمان السويدي هي مهام ثانوية كما أن تمثيلهن في اللجان المهمة والحساسة المنبثقة عن البرلمان هو تمثيل محدود ويقتصر تمثيلهن بنسب عالية على اللجان والأجهزة الأقل أهمية في عملية صنع القرار (٢) .

بقي أن نقول أن هناك مهمة كبيرة ملقاة على عاتق المرأة الأردنية من أجل العمل على تغيير نظرة المجتمع الأردني وثقافته السياسية حيال دورها في عملية صنع القرار وتفعيل دورها في العمل السياسي والعمل العام ، ويعتمد ذلك على عدة عوامل من أهمها وجود الدافعية لدى المرأة للمشاركة في العمل السياسي وتوفير القدرات والكفاءات النسائية المؤهلة للعمل السياسي (٣) .

(١) زريق ، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية ، ص ١١٢

(٢) Center for social development and humanitarian affairs, participation of woman in decision making for peace; case study on sweden P 47

(٣) فرج وأخريات، دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية ، ص ٧ .

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

في سياق تعرض الباحث لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية كناخبة ومرشحة في الانتخابات النيابية نجد أن عددا قليلا من الدراسات قد تناول هذا الموضوع على الرغم من أهميته، وقد ركزت هذه الدراسات على تناول الدور السياسي للمرأة وسبل تفعيل هذا الدور، وتكمن أهمية الإشارة إلى هذه الدراسات في إلقاء الضوء على واقع مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي ومشاركتها بشكل خاص في العملية الانتخابية كناخبة وكمرشحة، وأيضاً لمعرفة أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسات خصوصاً النتائج التي تبين الأسباب المعوقة لمشاركة المرأة السياسية بشكل عام وتلك الأسباب المرتبطة بالعملية الانتخابية بشكل خاص، بالإضافة إلى معرفة أهم التوجهات التي أداها مجتمع الدراسة في كل دراسة من تلك الدراسات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا البحث على الرغم من عدم ارتباطه بهذه الدراسات ارتباطاً مباشراً إلا أنه يعتبر مكملاً وامتداداً لها.

ففي دراسة لبارعة النقشبندي، ٢٠٠٠، (المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية) هدفت إلى تناول العوامل التي أثرت على حالة المرأة العربية ومشاركتها السياسية بشكل عام، وتلك العوامل المؤثرة على وضع المرأة الأردنية بشكل خاص، تضمنت الدراسة نتائج البحث الميداني لتقييم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، حيث اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات شخصية مع نساء ناشطات في الأردن تم فيها استطلاع آرائهن حول قضايا مهمة ومؤثرة على مشاركة المرأة السياسية كانضمامها إلى الأحزاب السياسية بالإضافة إلى تقييم دور التنظيمات النسائية في الأردن حيث تباينت هذه المواقف وانقسمت إلى قسمين الأول يرى بأن التنظيمات النسائية تقوم بدور إيجابي في مجال تعزيز مشاركة المرأة السياسية والثاني يرى أن هذه التنظيمات لا تقوم بدورها بالشكل المعول عليه حيال المشاركة السياسية للمرأة.

كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات معتمدة على عينة عشوائية من النساء شملت ٧٠ امرأة، وأبرزت الدراسة بعضاً من العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة من خلال النتائج التي توصلت إليها يمكن إجمالها بما يلي:

١. كلما كان هناك من يساعد المرأة بالعناية بأطفالها، كلما كان لديها وقت أكبر لتمضية في عمل أشياء أخرى بما في ذلك المشاركة في السياسة.

٢. مع ارتفاع معدل التعليم للمرأة فإن المشاركة السياسية ستزداد.

٣. تلعبه الدولة دوراً في تحفيز المشاركة السياسية للمرأة.

٤. ميزت بعض القوانين ضد المرأة واعتقدت النساء بأنهن لسن جزءاً من العملية السياسية.

٥. لا توجد علاقة بين المشاركة السياسية وحالة العمل بالنسبة للمرأة (تعمل أو لا تعمل)

وفي دراسة أوغا تيلتنس، ٢٠٠٠، (مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامّة) قام الباحث بإعداد دراسة هدفت إلى إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة في أربعة مظاهر من مظاهر المشاركة العامة وذلك من خلال دراسة مسحية عامة للظروف الحياتية والمعيشية في الأردن اختيرت فيها عينة عشوائية من النساء والرجال مؤلفة من ٦٣٠٠ أسرة تمت مقابلة ٥٩١٩ منها وتم جمع البيانات من أفراد مختارين منها بلغ ٢٣٤٤ رجل و٣١٥٩ امرأة، والمظاهر الأربعة من المشاركة السياسية التي تناولتها الدراسة هي؛ التصويت، حملات الدعاية الانتخابية، العضوية التنظيمية المتعلقة بالمجتمع المدني خارج نطاق السياسة والدولة والقطاع الخاص وأخيراً مواقف الأردنيين واتجاهاتهم إزاء مشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تم تقسيمها وفقاً لمظاهر المشاركة الأربعة التي تناولتها هذه الدراسة وهي على النحو التالي:

١- التصويت: بالنسبة لهذا المظهر من المشاركة السياسية أظهرت الدراسة النتائج التالية:

-نسبة الأردنيين الأكبر سناً الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات تفوق نسبة المواطنين الأصغر سناً.

-لا يوجد أثر كبير للتعليم في الاقتراع.

-لا تأثير لمقدار الدخل في الاقتراع.

-نسبة التصويت بين الناخبين في المحافظات أعلى منها في عمان.

-إقبال اللاجئين الفلسطينيين على التصويت أقل من إقبال باقي المواطنين الأردنيين.

-هناك ميل للتصويت أكبر عند أولئك الذين يتابعون الأخبار.

٢- القيام بالحملة الانتخابية: بالنسبة لهذا المظهر من المشاركة السياسية أظهرت الدراسة النتائج التالية:

-السكان موضوع البحث من غير اللاجئين كانوا أكثر نشاطاً في هذا المجال من اللاجئين الفلسطينيين.

-كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كلما زاد نشاطها في الحملات الانتخابية.

-النساء اللاتي يتمتعن بقسط أكبر من الحرية في التنقل لهن ميل أعلى للمشاركة في الحملات الانتخابية.

-العيش في أسرة تترأسها امرأة له أثر سلبي على مشاركة النساء في الحملات الانتخابية.

٣- المشاركة في المجتمع المدني: حول هذا المحور أظهرت الدراسة النتائج التالية:

احتمال أن يكون المرء جزءاً من المجتمع المدني الأردني أعلى بين غير اللاجئين منه بين اللاجئين الفلسطينيين.

-للتعليم أثر إيجابي في المشاركة في المجتمع المدني بالنسبة للرجل أكثر من المرأة.

-هناك متغيرين اثنين لهما أثر واضح في المشاركة النسائية في المجتمع المدني هما:

- لمشاركة النساء في القوة العاملة أثر إيجابي بارز في ميل النساء ليكن عضوات في منظمات المجتمع المدني.
- النساء الريفيات أكثر ميلاً للالتحاق بالمنظمات من نظيرتهن في المناطق الحضرية.

٤-المواقف إزاء مشاركة النساء في الشؤون العامة السياسية: أظهرت الدراسة هذه المواقف من خلال النتائج التالية:

- أ. لا يوجد دور كبير لمستوى الدخل في تقرير مواقف الناس حيال مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- ب. الرجال والنساء من المسيحيين أكثر إيجابية من مواطنيهم المسلمين فيما يتعلق بالمواقف تجاه وجود النساء في المناصب السياسية الرفيعة.
- ج. وجود الشخص كعضو في القوة العاملة له أثر إيجابي حيال مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- د. المؤيدون لتطوير الأنظمة السياسية العربية كما هو الحال في الغرب أكثر تأييداً لدور أكبر للمرأة في الحياة العامة.

وفي دراسة لمؤسسة الشرق الأوسط للدراسات والاستشارات التسويقية، ١٩٩٧، (مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية ١٩٩٧ ناخبة ومرشحة) هدفت الى معرفة أهم أسباب منح الصوت للمرشح في الانتخابات النيابية وكذلك معرفة أهم معوقات وصول المرأة للبرلمان، اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المقابلات الشخصية لعينة من ١٤٣٢ فرداً ممن شاركوا في انتخابات ١٩٩٧ النيابية في الدوائر التي كانت من ضمن ترشيحها سيدة واحدة على الأقل، وقد تم اختيار العينة بالأسلوب العشوائي وتم تقسيم النتائج التي خرجت بها الدراسة وفقاً لعدة معايير هي:

١. أسباب منح الصوت للمرشح:

بينت الدراسة أن عدة عوامل لعبت في بلورة قرار الناخبين حول المرشح وكان أهمها وجود مرشح من نفس عشيرة الناخب حيث أفاد ٢٨,٥% من العينة بذلك، وجاءت الصفات الشخصية الحميدة التي يتمتع بها المرشح كعامل في بلورة قرار الناخبين حول المرشح في المرتبة الثانية بنسبة ٢٧,٥% من العينة، وجاءت الخدمات التي قدمها أو من المتوقع تقديمها من قبل المرشح كسبب في منح الصوت للمرشح في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٤,٥% من العينة.

أما بالنسبة لأسباب منح الصوت للمرأة المرشحة فقد لوحظ أن ما نسبته ٦١,٥% من العينة قد أفادت بأن الصفات الشخصية المتميزة للمرشحة هي من أهم الأسباب التي حدثت بالناخبين للتصويت للمرشحة.

٢. حجم التأييد لوجود امرأة مرشحة:

أظهرت الدراسة أن ما نسبته ١٣,٦% من مجموع أفراد العينة كانوا أكثر ميلاً لانتخاب امرأة في الدوائر الانتخابية التي ترشحت لها امرأة، إلا أن الذين قاموا فعلاً بانتخاب امرأة لم يتجاوزوا ٢,٩% من مجموع أفراد العينة أي ما نسبته ٢١,٣% من الذين تواجدت لديهم نية لترشيح امرأة.

٣. أهم أسباب عدم وصول المرأة للبرلمان:

أظهرت الدراسة أن أهم أسباب عدم وصول المرأة للبرلمان كما تراها العينة هي:

أ- نظرة المجتمع لدور المرأة والذي احتل النسبة الأعلى وهي ٣٠,٨% من العينة.

ب- العشائرية والمفهوم الخاطيء لنظرة الدين للنائب (المرأة) بنسبة ٢٠,١% من العينة.

ج- عدم توفر المؤهلات الواجب توافرها في المرشحة (المرأة) بنسبة ١٥,٧% من العينة.

د- عدم توفر القدرة لدى المرشحة على قيادة الحملة الانتخابية مادياً ومعنوياً
١٠,٠% من العينة.

ه- معارضة الحكومة والتلاعب في نتائج الانتخابات ٧,٠% من العينة.

٤. إمكانية وجود فرص أفضل لمرشحات أخريات:

أظهرت الدراسة أن ٤,٨% من العينة اعتقدوا بوجود فرص أفضل لمرشحات أخريات لخوض الانتخابات (أي مرشحات غير اللاتي ترشحن في نفس الدائرة) شريطة توافر المقدرة والكفاءة لديهن وأن أهم العوامل التي ستساعد على اختيار المرشحة هي الصفات الشخصية الحميدة للمرشحة.

٥. طبيعة فهم المجتمع لمهام المجلس النيابي وما هو مؤمل من النائب على الصعيدين الشخصي والعام:

أظهرت الدراسة أن ٢٢% فقط من العينة أعطوا إجابات عن معرفة صحيحة بالمهام الملقاة على عاتق المجلس النيابي كمنافشة وإصدار القوانين ومساءلة الحكومة ومحاربة الفساد، أما باقي أفراد العينة فإنهم رأوا أن مهام المجلس النيابي غير تلك المتعلقة بالرقابة والتشريع وإنما لنقل هموم الناس للحكومة وخدمة الوطن ومعالجة أزمة البطالة والمشاكل الاجتماعية وغيرها.

وفيما يتعلق بما هو مؤمل من النائب على الصعيدين الشخصي والعام أظهرت الدراسة تبايناً في الآراء فيما إذا كان النائب رجل أو امرأة، فبالنسبة إلى التعامل مع القضايا العامة المؤمل معالجتها أبدى ٣٥,٨% من العينة أن للمرأة (النائب) نفس مقدرة الرجل (النائب) واعتقد ٧,٨% من العينة أن المرأة (النائب) أكثر قدرة من الرجل (النائب) في معالجة القضايا العامة، في حين رأى ٥٠,٩% أن المرأة (النائب) أقل قدرة من الرجل (النائب) على معالجة تلك القضايا.

أما بالنسبة للقضايا المؤمل من النائب معالجتها على الصعيد الشخصي، فلقد أظهرت الدراسة أن ٤٢,٣% من العينة تعتقد أن للمرأة (النائب) نفس مقدرة الرجل (النائب)، ورأى ٩% من العينة أن المرأة (النائب) أكثر قدرة من الرجل (النائب)، في حين اعتقد ٣٩,٤% من العينة أن قدرة المرأة (النائب) أقل من قدرة الرجل (النائب) في معالجة تلك القضايا.

٦. تقييم وسائل الاتصال المستخدمة في الحملات الانتخابية للانتخابات النيابية
:١٩٩٧

أظهرت الدراسة أن وسائل الاتصال الأكثر تأثيراً في جمهور الناخبين هي الحملات التي لها اتصال مباشر وشخصي مع الناخبين وهي أكثر فاعلية من وسائل الاتصال الأخرى كالصحف والتلفزيون والمنشورات والصور.

وتناولت دراسة لموسى شتيوي وأمل الداغستاني، ١٩٩٤، (المرأة الأردنية والمشاركة السياسية) إشكالية تدني المشاركة السياسية للمرأة في الأردن من خلال دراسة ميدانية تمثلت أهدافها بما يلي:

١. تحديد الصفات والمقومات والخصائص والقدرات اللازمة للعمل السياسي.
٢. تحديد الاتجاهات العامة نحو وضع مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
٣. تحديد المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
٤. تحديد الاتجاهات العامة نحو وضع المرأة الحالي في المجتمع الأردني.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة مؤلفة من ٢٠٥٠ مبحوثاً يمثلون سكان المملكة باستثناء الأماكن النائية، وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها:

١. لا زال المواطنون الأردنيون (رجالاً ونساءً) ينظرون إلى دور المرأة ضمن توقعات الأدوار الجندرية التقليدية، إذ تعتقد الغالبية أن قدرات المرأة بشكل عام أقل من قدرات الرجل وخاصة في العمل السياسي.
٢. المرأة يمكن أن تصبح سياسية ناجحة إذا أعطيت الفرصة وتلقت الدعم المطلوب.
٣. هناك حاجة لتخصيص عدد معيناً من المقاعد البرلمانية للمرأة.

٤. هناك نسبة كبيرة من المبحوثين لا تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولكن الغالبية تختار لها أدوار مساندة ومساعدة وليست أدواراً أساسية.

٥. هناك معوقات تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية أهمها معارضة الرجل والمجتمع لمشاركة المرأة، وعدم تشجيع المرأة للمرأة، وعدم توافر الدافعية لدى المرأة نفسها وعدم الاهتمام الكافي من قبل الحكومة والبرلمان والأحزاب بإدماج المرأة في الحياة السياسية.

٦. هناك علاقة إيجابية بين الدخل والحالة العملية والمستوى التعليمي وبين المشاركة في العمل السياسي، أي أنه كلما ارتفع الدخل والتعليم والسلم الوظيفي كلما زادت الاستقلالية في اتخاذ القرار المتعلق بالمشاركة واختيار المرشح وكلما زادت المشاركة الفعلية بمعزل عن التأثيرات من النماذج الذكورية.

وفي دراسة هيفاء أبوغزالة، ١٩٩٣، (المرأة في برامج الأحزاب السياسية الأردنية) تعرضت الباحثة إلى شكل آخر من أشكال المشاركة السياسية وهو الانضمام إلى الأحزاب حيث حاولت التعرف على موقف الأحزاب الأردنية تجاه المرأة، واستخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لإعداد هذه الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من ١٢ حزب أردني.

وأظهرت الدراسة أن هناك إقبال ضعيف وفي بعض الأحيان معدوم للتمثيل النسائي في عضوية هيئات التأسيس في الأحزاب، حيث بلغت أعلى نسبة للنساء في عضوية هيئة تأسيسية لحزب ١٦,٧%، إلا أن هذه الأحزاب استطاعت أن تستقطب بعض النساء بعد تأسيسها حيث وصل أعلى تمثيل لعضوية النساء في الأحزاب إلى ٣٥%، في حين بلغ أقل تمثيل لها ٢%.

كما أشارت الدراسة إلى أن معظم الأحزاب الممثلة في عينة الدراسة تعارض مبدأ الكوتا النسائية أي تخصيص نسبة ثابتة من مقاعد المجلس النيابي للنساء، وفيما يتعلق باهتمام الأحزاب بقضية المرأة أشارت الدراسة إلى أن معظم الأحزاب ستضع

هذه القضية في أولى اهتماماتها، أما بالنسبة لأهم النتائج التي خرجت بها الدراسة فهي:

- ١- نسبة انخراط النساء في الأحزاب السياسية متدنية مما يدل على عدم اهتمامها بالعمل الحزبي.
- ٢- تخلو معظم قيادات الأحزاب من التمثيل النسائي وهذا يدل على عدم قناعة بدورها السياسي داخل المجتمع.
- ٣- توجه الأحزاب إلى إقامة لجان أو فروع نسائية يؤدي إلى تأكيد مبدأ التمييز داخل الحزب الواحد بينها وبين الرجل.
- ٤- خلو معظم الأحزاب من خطاب واضح للمرأة في المجالات المتعددة وخاصة السياسية منها.
- ٥- التعامل مع موضوع المرأة على أنها صوت انتخابي فقط، ويدل على هذا إقرار معظم الأحزاب بعدم النية لترشيح نساء للانتخابات النيابية.

وتناول رسول الجابري وأمل الداغستاني، ١٩٩٥، (تقييم دور المرأة في المجالس البلدية في الأردن) في دراستهما موضوع الانتخابات البلدية، حيث هدفت تلك الدراسة إلى استطلاع موقف المجتمع المحلي وعضوات المجلس البلدي وأعضاء المجلس البلدي من الذكور تجاه دور المرأة في موقع اتخاذ القرار بشكل عام ودورها في المجالس البلدية بشكل خاص، واعتمدت الدراسة على استطلاع ميداني أجرته على عينة عشوائية للمجتمع المحلي بالإضافة إلى عدد من عضوات المجالس البلدية وكذلك أعضاء مجالس بلدية من الذكور، وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان من أهمها:

- ١- فيما يتعلق بالاستنتاجات الخاصة بالمجتمع المحلي أظهرت الدراسة أن المجتمع يعطي أهمية كبيرة للقدرات الإدارية والكفاءة المحلية للمرأة كعامل رئيسي من عوامل نجاحها في الانتخابات. كما أظهرت الدراسة أن أهم معيقات نجاح المرأة في الانتخابات البلدية وحسب تسلسل شدتها كانت

اعتراض المجتمع وقلة الخبرة وعدم التفرغ وضعف الشخصية وعدم توفر الدعم المادي والمعنوي.

كما أظهرت الدراسة أن ٩٥% من المجتمع المحلي يؤكد ضرورة مساهمة المرأة في عملية صنع القرار في الأمور التي تتعلق بمجتمعها المحلي.

٢- فيما يتعلق بالاستنتاجات الخاصة بعضوات المجالس البلدية أظهرت الدراسة أن العضوات بحاجة إلى دعم القطاع النسائي في الانتخابات كعامل للنجاح إلى جانب دور المؤسسات والمنظمات المهنية الأخرى.

كما أظهرت العضوات أن أهم معوقات نجاحهن في الانتخابات فيما إذا رشحن أنفسهن هو اعتراض المجتمع على تردد المرأة على المشاركة في اجتماعات أو لجان أغلب أعضائها من الذكور.

٣- فيما يتعلق بالاستنتاجات الخاصة بأعضاء المجالس البلدية من الذكور أظهرت الدراسة أن أهم الصفات الواجب توفرها في عضوة المجلس البلدي هي المستوى العلمي الجيد والخبرة العملية لها.

كما أظهرت الدراسة أن أهم الجهات التي يمكن أن تدعم المرأة في الانتخابات البلدية هي الجمعيات والمنظمات النسوية ابتداءً ثم المجتمع عموماً.

كما أبدى ثلثي العينة استعدادهم للعمل في مجلس ترأسه امرأة مما يشكل تطوراً ملحوظاً في النظرة إلى دور المرأة في المجتمع.

وفي دراسة لسليمان عربيات، ١٩٩٩، (المرأة والنقابات المهنية) تعرض الباحث إلى شكل آخر من أشكال المشاركة السياسية للمرأة وهو الانضمام إلى النقابات المهنية أو ما يعرف باسم جماعات المصالح، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على موقع المرأة في النقابات المهنية، ومدى مساهمتها في الأعمال والأنشطة النقابية المختلفة، وتم تحديد عشر نقابات مهنية لإجراء هذه الدراسة عليها وهذه النقابات هي الأطباء، المهندسون، المهندسون الزراعيون، الصيادلة، أطباء

الأسنان، الصحفيون، المحامون، الجيولوجيون، الأطباء البيطريون والممرضون والمرضات والقابلات القانونية.

وبينت الدراسة أن عدد المنتسبات إلى النقابات المهنية عام ١٩٩٧ قد بلغ ١٣٣٧٦ منتسبة من أصل ٧٤٢٢٩ مهني أي منا نسبته ١٨% من الإجمالي.

أما أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة فهي:

١- تدني مساهمة المرأة في العمل النقابي بالرغم من ارتفاع نسبة المنتسبات في عدد من النقابات كنقابة الصيادلة ونقابة الممرضون والمرضات والقابلات القانونيات
٢- معاناة المرأة في النقابات المهنية من قيود اجتماعية وأن مهامها كربة أسرة تحول دون المشاركة الكاملة.

٣- نظرة بعض المهنيات إلى أنفسهن تتشابه مع عقلية الرجل في النظرة إلى مكانة المرأة في المواقع القيادية، أي عدم إعطائها الثقة.

٤- نشاطات المهنيات في المحافظات معدومة.

٥- معاناة المرأة من نظرة النخب إليها بحيث تتشابه مع النظرة التقليدية للمرأة من قبل بعض شرائح المجتمع.

وفي دراسة لمحمد العجمي، ٢٠٠٠، (المرأة الكويتية والمشاركة السياسية) تناول الباحث مسألة المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام والانقسام الحاصل حيال هذه المسألة حيث يوجد اتجاهين مختلفين داخل الأوساط الإسلامية وهما:

- اتجاه مؤيد للمشاركة السياسية للمرأة.

- اتجاه مقيد ومعارض للمشاركة السياسية للمرأة.

كما تضمنت الدراسة موضوع مشاركة المرأة الكويتية في العملية السياسية، والعوامل المعوقة لتلك المشاركة، واستخدم الباحث أداة الاستبانة في إعداد البحث وقام بتوزيعها على عينة عددها ١٠٠ طالب وطالبة من طلاب جامعة الكويت وخرجت الدراسة بنتائج عدة من أهمها:

ب. ليس لديهم وقت.

ج. عدم الاهتمام بالسياسة.

د. العادات والتقاليد.

هـ. عوامل إجرائية متعلقة بالتسجيل.

٣- أن غالبية العينة أظهرت عدم موافقة على ترشيح المرأة في الانتخابات وأن الذين وافقوا على الفكرة يشكلون ما مجموعه ١٧% فقط من العينة.

٤- أن معظم الذين شاركوا بالتصويت في انتخابات مجلس الشعب كانوا من الرجال إذ بلغت نسبتهم ٧٨,٢% من العينة في حين لم تتعد نسبة المشاركات من السيدات ٢١,٨% فقط.

من خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام يتضح لنا أن معظم هذه الدراسات قد تشابهت مع هذه الدراسة من حيث الموضوع والمنهج والأدوات المستخدمة في البحث، فالعديد منها تناول العوامل المعوقة لمشاركة المرأة على صعيد الانتخابات بشكل عام، وتناولت أيضا توجهات المجتمع حيال قيام المرأة بالتصويت أو بالترشح للانتخابات النيابية أو في تقلد منصب سياسي، وكما هو الحال في هذه الدراسة فلقد اعتمدت الدراسات السابقة على أداة الاستبانة لانجازها والوصول إلى النتائج المرجوة كما أن هذه الدراسات قد تم إجراؤها في الأردن أو في بلدان عربية مجاورة تتشابه فيها نفس الإشكالية المتعلقة بتدني مشاركة المرأة السياسية، وقد رأى الباحث ضرورة استعراضها لما فيها من فائدة الإجراء هذا البحث ومحاولة للتعرف على نتائج الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ذاته أو مواضيع قريبة منه.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تعرضها لمفهوم المشاركة السياسية بشكل موسع، وتطرقها كذلك إلى نتائج مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة، إضافة إلى أن العينة التي تم اختيارها في هذه الدراسة وهي القيادات والنخب السياسية النسائية في الأردن هي عينة لم يسبق لأي دراسة سابقة أن درست خصائصها واتجاهاتها حيال مشاركة المرأة في العملية

الانتخابية، كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها حاولت معرفة اتجاهات القيادات النسائية حول شكل قانون الانتخابات الأمثل بالنسبة للمرأة الأردنية، وأهم العوامل المحددة لتلك المشاركة من وجهة نظرهن، وأهم الحلول لتعزيز مشاركة المرأة الأردنية في العملية الانتخابية.

الفصل الخامس: الاجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة

إن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المسح بالعينة، وستعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الإحصائي حيث سيتم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي ، وسيكون استخدام الإحصاء الوصفي من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة ، ووصف كل من: موقف القيادات النسائية من عملية الترشيح والتصويت في الانتخابات النيابية ، موقف القيادات النسائية حول القانون الأمثل للانتخابات بالنسبة للمرأة ، العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان ، والحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة .

كما سيستخدم الإحصاء التحليلي للكشف عن الدلالة الإحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0,05$ لتساؤلات الدراسة وفقاً للمتغيرات الذاتية للعينة ، وسيستخدم اختبار مربع كاي (χ^2) للكشف عن الدلالة الإحصائية للمتغيرات النوعية كحالة العمل (تعمل، لا تعمل).

كما سيستخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للفروق بين متوسطات المتغيرات الكمية وهي (العمر ، الدخل الشهري) وسيتم اختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات باستخدام اختبار (f).

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من القيادات النسائية الفاعلة في المجتمع الأردني واللواتي يسعين إلى تطوير المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بشكل عام، وتفعيل مشاركتها في العملية الانتخابية لمجلس النواب بشكل

خاص، ويتركز وجود هذه القيادات في التنظيمات والهيئات النسائية الرئيسية في الأردن كالاتحاد النسائي الأردني، اتحاد المرأة الأردنية، تجمع لجان المرأة، جمعية صاحبات الأعمال والمهن واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والمعهد الدولي لتضامن النساء وغيرها حيث يرى الباحث أنه من الضروري معرفة اتجاهات هذا المجتمع لما يتمتع به من معرفة وخبرة ودراية بهموم ومشاكل المرأة عموماً، كما أن هذا المجتمع قد يكون الأكثر أهلية في التعبير عن المرأة الأردنية وتمثيلها، ويقدر الباحث عددهن بحوالي ٧٠٠ امرأة على مستوى المملكة.

ثالثاً: عينة الدراسة

تتكون العينة من عضوات القيادات التنفيذية أو الهيئات الإدارية في التنظيمات النسائية الرئيسية في الأردن وهي الاتحاد النسائي الأردني، اتحاد المرأة الأردنية، تجمع لجان المرأة، جمعية صاحبات الأعمال والمهن واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والمعهد الدولي لتضامن النساء، واللواتي يمثلن كافة محافظات المملكة بما فيها العاصمة عمان، أما باقي أفراد العينة فتكونت من بعض القيادات النسائية المعروفة باهتمامها بموضوع المشاركة السياسية. وقد تم اختيار ٨٠ امرأة باعتبارهن عينة لإجراء هذا البحث، وهن موزعات على النحو التالي ٢٤ من تجمع لجان المرأة، ٢٠ من الاتحاد النسائي الأردني، ١١ من اتحاد المرأة الأردنية، ٧ من اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ٨ من المعهد الدولي لتضامن النساء، ١٠ من القيادات والرائدات في شغل مناصب مهمة على صعيد صنع القرار في الدولة، واستجابت للدراسة

٦٧ امرأة أي بنسبة استجابة بلغت ٨٣,٧٥%، ويصنف هذا النوع من العينات ضمن العينة العشوائية الطبقية.

رابعاً: أداة الدراسة

تم تصميم إستبانة من أجل استخدامها كأداة في هذا البحث، وتتكون من (٣٣) فقرة تغطي الجوانب المختلفة في هذه الدراسة وتسعى لمعرفة الإجابات على أسئلتها.

خامساً: صدق أداة الدراسة

ويقصد به التعرف إلى مدى ملائمة الاستبانة المستخدمة في قياس الموضوعات التي يسعى الباحث إلى قياسها ومدى قدرة الاستبانة على توفير المعلومات المطلوبة.

وللتحقق من صدق الأداة قام الباحث بعرض الاستبانة على ستة محكمين من ذوي الاختصاص من قسم علم الاجتماع في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية، ومن مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، ومن قسم علم الاجتماع في جامعة اليرموك، حيث تم إجراء التعديلات اللازمة بناء على آرائهم ووجهات نظرهم حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية.

سادساً: ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل الثبات للاستبانة عن طريق تطبيقها على عينة من مجتمع الدراسة بلغت ٢٠ امرأة مرتين خلال خمسة عشر يوماً، ثم تم حساب

معامل الثبات بطريقة بيرسون وتوصل الباحث إلى وجود درجة عالية من الثبات بلغت (٠,٨٢)، حيث اعتبرت هذه الدرجة مناسبة لإجراء الدراسة.

الفصل السادس: نتائج الدراسة الميدانية

خصائص عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على (٦٧) امرأة ويبين الجدول رقم (١) خصائصهن الذاتية من حيث : العمر ، الديانة ، المجموعة الاثنية ، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية، الدخل الشهري، المستوى التعليمي ، الانتماء الحزبي، والاتجاه السياسي.

الجدول رقم (١)
يبين خصائص أفراد عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	العمر
٧,٥	٥	أقل من ٣٠ سنة
٢٣,٩	١٦	٣٠ - ٣٩
٢٦,٩	١٨	٤٠ - ٤٩
٢٨,٤	١٩	٥٠ - ٥٩
١٣,٤	٩	٦٠ سنة فأكثر
% ١٠٠	٦٧	المجموع
		الديانة
٧٩,١	٥٣	الإسلام
٢٠,٩	١٤	المسيحية
% ١٠٠	٦٧	المجموع
		المجموعة الاثنية
٩٤,٠	٦٣	عربية
٦,٠	٤	شركسية أو شيشانية
% ١٠٠	٦٧	المجموع
		الحالة الاجتماعية
١٧,٩	١٢	عزباء
٥٦,٧	٣٨	متزوجة
٩,٠	٦	مطلقة
١٦,٤	١١	أرملة
% ١٠٠	٦٧	المجموع
		الحالة العملية
٥٦,٧	٣٨	تعمل
٤٣,٣	٢٩	لا تعمل
% ١٠٠	٦٧	المجموع
		الدخل الشهري
٢٨,٤	١٩	لا يوجد
٩,٠	٦	أقل من ٢٠٠
١٩,٤	١٣	٢٠٠ - ٢٩٩
١٣,٤	٩	٣٠٠ - ٣٩٩
٢٩,٩	٢٠	٤٠٠ فأكثر
% ١٠٠	٦٧	المجموع

النسبة %	التكرار	مستوى التعليم
٢٠,٩	١٤	مرحلة الثانوية
٢٥,٤	١٧	دبلوم متوسط
٤١,٨	٢٨	بكالوريوس
١١,٩	٨	دراسات عليا
% ١٠٠	٦٧	المجموع
		الانتماء الحزبي
٧,٥	٥	منتمية لحزب
٨٦,٦	٥٨	غير منتمية
٦,٠	٤	ممتنعة عن الإجابة
% ١٠٠	٦٧	المجموع
		الاتجاه السياسي
٣,٠	٢	إسلامي
١٤,٩	١٠	قومي
١,٥	١	وطني
٤,٥	٣	يساري
٧٦,١	٥١	لا يوجد
% ١٠٠	٦٧	المجموع

تظهر بيانات الجدول رقم (١) أن ٧,٥% من أفراد عينة الدراسة تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة ، وأن ٢٣,٩% منهم يتراوح أعمارهم بين (٣٠-٣٩) سنة، وأن ٢٦,٩% يتراوح أعمارهم بين (٤٠-٤٩) سنة ، وأن ٢٨,٤% يتراوح أعمارهم بين (٥٠-٥٩) سنة ، في حين وصلت نسبة اللواتي بلغت أعمارهم ٦٠ سنة فأكثر ١٣,٤% ، وبشكل عام فقد بلغ متوسط أعمارهم ٤٥,٧٥ سنة . وفيما يتعلق بالديانة فإن ٧٩,١% منهم مسلمات في حين ٢٠,٩%

مسيحيات ، وقد شككت النساء من المجموعة الاثنية العربية ما نسبته ٩٤% ، في حين كانت ٦% من مجموعة الشركس والشيشان . وعن الحالة الاجتماعية فإن ١٧,٩% منهم عازبات، ٥٦,٧% متزوجات ، ٩% مطلقات ، ١٦,٤% أرامل .

أما عن الحالة الوظيفية فإن ٥٦,٧% منهم يعملن ، في حين ٤٣,٣% لا يعملن، وبالرغم من أن نسبة اللواتي لا يعملن ٤٣,٣% إلا أن ٢٨,٤% فقط ليس لهن دخلا اقتصاديا ، وهذا يعود لإيرادات متأتية من مصادر أخرى غير العمل كإيجار العقارات أو المساهمة في الشركات ، أما عن مقدار الدخل الشهري المتأتي فقد تبين أن ٩% منهم يقل دخلهم عن ٢٠٠ ديناراً ، ١٩,٤% يتراوح دخلهم الشهري بين (٢٠٠-٢٩٩) ديناراً ، ١٣,٤% يتراوح دخلهم الشهري بين (٣٠٠-

(٣٩٩) ديناراً ، في حين ٢٩,٩% يبلغ دخلهن الشهري ٤٠٠ ديناراً فأكثر . وبشكل عام فقد بلغ متوسط الدخل الشهري لهن ٢٨٣,٤٦ ديناراً .

وفيما يتعلق بمستواهن التعليمي فإن ٢٠,٩% يقتصر تعليمهن على المراحل الثانوية ، وأن ٢٥,٤% يحملن دبلوم متوسط ، في حين بلغت نسبة حملة الدرجة الأولى (البكالوريوس) ٤١,٨% ، وبلغت نسبة حملة الدرجات الجامعية العليا (ماجستير ودكتوراه) ١١,٩% .

وعن الانتماء الحزبي والاتجاهات السياسية فقد شكّلت المنتميات لأحزاب ما نسبته ٧,٥% - وهي نسبة قليلة بالنظر الى أن العينة هن من القيادات النسائية كما أنها منسجمة تقريباً مع نسبة انخراط النساء في الأحزاب التي أشارت إليها دراسة (أبوغزالة ١٩٩٣) -، وغير المنتميات لأحزاب ٨٦,٦% ، أما الباقيات البالغة نسبتهن ٦% فقد امتنعن عن الإجابة . أما الاتجاهات السياسية فقد تبين أن ٣% لديهن توجهات إسلامية ، ١٤,٩% توجهاتهن قومية ، ١,٥% توجهات وطنية ، ٤,٥% توجهات يسارية ، في حين أن ٧٦,١% ليس لديهن أية توجهات سياسية .

أولاً: موقف القيادات النسائية من عملية الترشيح والتصويت في الانتخابات النيابية

يبين الجدول رقم (٢) موقف النخبة النسائية من عملية الترشيح والتصويت في الانتخابات النيابية وما يصاحبها من دعم لجهود المرأة بالصوت والمال والحملة الإعلانية .

الجدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب مواقف القيادات النسائية من عملية الترشيح والتصويت في الانتخابات النيابية

المجموع		ناجحة الى حد ما		ناجحة جدا		غير ناجحة		تقييم تجربة الانتخابات النيابية في الأردن
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٦١,٢	٤١	٣,٠	٢	٣٥,٨	٢٤	
المجموع		امتنع عن الإجابة		لا		نعم		التصويت في انتخابات نيابية سابقة
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٤,٥	٣	١٤,٩	١٠	٨٠,٦	٥٤	
المجموع		امتنع عن الإجابة		ضغوط خارجية		قناعة ذاتية		إذا قمت بالتصويت سابقا، فإن اختيارك للمرشح كان نابعا من :
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٥٤	٣,٧	٢	١٣,٠	٧	٨٣,٣	٤٥	
المجموع		امتنع عن الإجابة		لا		نعم		هل ترشحت لانتخابات نيابية سابقة ؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٠	٠	٩١,٠	٦١	٩,٠	٦	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		إذا رشحت امرأة نفسها في دائرتك الانتخابية فهل ستنتخبينها؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	١٩,٤	١٣	١,٥	١	٧٩,١	٥٣	
المجموع		غير ذلك		كونها امرأة فقط		تمتعها بالكفاءة		إذا كنت ستنتخبين امرأة فهل سيكون ذلك بسبب :
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٥٣	٧,٥	٤	٢٨,٣	١٥	٦٤,٢	٣٤	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		إذا رشحت امرأة نفسها في دائرتك فهل ستشاركين في الدعاية لها ؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	١٧,٩	١٢	١٠,٤	٧	٧١,٦	٤٨	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		إذا رشحت امرأة نفسها في دائرتك فهل يمكن أن تساهمي ماليا بحملتها الانتخابية؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٢٨,٤	١٩	٣٥,٨	٢٤	٣٥,٨	٢٤	

تظهر بيانات الجدول رقم (٢) مواقف القيادات النسائية من العملية الانتخابية إذ تبين أن ٣٥,٨% من النساء يقيمن تجربة الانتخابات النيابية في الأردن بأنها غير ناجحة ، في حين ترى ٣% منهن بأنها ناجحة جدا ، أما الباقي والبالغة نسبتهم ٦١,٢% يرين بأنها ناجحة الى حد ما .

أما عن قيامهن بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة فان ٨٠,٦% منهن مارسن حقهن الانتخابي ، في حين ١٤,٩% لم يقمن بالتصويت ، وأمتنع عن الإجابة ما نسبته ٤,٥% . وعن اللواتي قمن بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة فقد تبين أن ٨٣,٣% منهن كان اختيارهن للمرشح نابعا من قناعة ذاتية لديهن ، في حين ١٣% كان اختيارهن نتيجة لضغوط خارجية ، وأمتنع عن الإجابة ٣,٧% وقد تبين أن ٦% من عينة الدراسة سبق وترشحن لانتخابات نيابية سابقة .

وفيما يتعلق بتوجهات المرأة لانتخاب المرأة فان ٧٩,١% سينتخبن المرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية ، في حين أن ١,٥% سوف لن ينتخبن المرأة ، أما الباقيات البالغة نسبتهم ١٩,٤% فلا يعرفن من سينتخبن المرأة أو الرجل ، وقد يعود ذلك لعدم امتلاكهن قرار اختيار المرشح ، وقد كشفت النتيجة السابقة ذلك حيث أن ١٣% يتعرضن عند اختيار المرشح لضغوط خارجية إضافة الى ٣,٧% اللواتي امتنعن عن الإجابة . أما اللواتي يعترمن انتخاب امرأة فيرى ٦٤,٢% منهن بأن سبب انتخابهن للمرأة يعود الى أنها تتمتع بكفاءة أكثر من الرجل ويعكس ذلك ثقة بقدرات المرأة بشكل أكبر من نتيجة دراسة (مؤسسة الشرق الأوسط ١٩٩٧) المذكورة سابقا، في حين أن ٢٨,٣% يفصحن بأن قرارهن بانتخاب المرأة يعود لكونها امرأة فقط بغض النظر عن أي عوامل أخرى ، أما الباقيات البالغة نسبتهم ٧,٥% فان سبب انتخابهن للمرأة يعود لأسباب أخرى .

وتفصح ٧١,٦% من النساء عن استعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية في حال ترشيح امرأة لنفسها ضمن دائرتهم الانتخابية ، ويتعدى الأمر المشاركة في الدعاية الانتخابية الى إمكانية المساهمة ماليا في الحملة الانتخابية للمرأة عند ٣٥,٨% من النساء إذا ترشحت امرأة ضمن دائرتهم الانتخابية .

ومما سبق تبرز مواقف القيادات النسائية من عملية الترشيح والتصويت في الانتخابات النيابية وما يصاحبها من دعم لجهود المرأة بالصوت والمال والحملة الإعلانية ، وهي كما يلي :

- ٦١,٢% من القيادات النسائية يرين بأن تجربة الانتخابات النيابية في الأردن ناجحة الى حد ما .
 - ٨٠,٦% من القيادات النسائية مارسن حقهن الانتخابي في انتخابات نيابية سابقة .
 - ٨٣,٣% من القيادات النسائية اللواتي مارسن حقهن الانتخابي سابقا كان اختيارهن للمرشح نابعا من قناعة ذاتية لديهن .
 - ٧٩,١% من القيادات النسائية سينتخبن امرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية.
 - ٦٤,٢% من القيادات النسائية اللواتي سينتخبن يعود قرارهن الى أن المرأة تتمتع بكفاءة أكثر من الرجل .
 - ٧١,٦% من القيادات النسائية يكشفن عن استعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة في حال ترشحها ضمن دائرتهم الانتخابية .
 - ٣٥,٨% من القيادات النسائية يكشفن عن إمكانية مساهمتهم ماليا للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة في حال ترشحها ضمن دائرتهم الانتخابية .
- وفي نفس المجال تبين الجداول (٣ - ٧) تحليلا إحصائيا متقدما لتلك المواقف وفقا لخصائص القيادات النسائية الذاتية .

الجدول رقم (٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لقيام أفراد العينة بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة حسب معدلات العمر

هل قمت بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة؟	متوسط العمر	الانحراف المعياري	قيمة f	مستوى الدلالة
نعم	٤٧,٣	١٠,٣	٤,٧	٠,٠١
لا	٣٦,٦	٩,٧		
امتنع عن الإجابة	٤٨,٠	١١,١		

تظهر بيانات الجدول رقم (٣) أن متوسط أعمار القيادات النسائية اللواتي قمن بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة قد بلغ ٤٧,٣ سنة ، في حين بلغ ٣٦,٦ سنة عند اللواتي لم يقمن بالتصويت . وقد كشف اختبار (t) عن الدلالة الإحصائية للفروق بين تلك الأعمار عند مستوى $\geq 0,05$ حيث بلغت قيمة (t) ٤,٧ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ ، وعليه فإن هناك علاقة بين ممارسة حق التصويت والعمر؛ فالقيادات النسائية اللواتي مارسن حقهن الانتخابي في انتخابات نيابية سابقة هن أكبر في العمر من اللواتي لم يمارسن حقهن .

وتبدو هذه النتيجة مطابقة للنتيجة التي خرجت بها دراسة (تيلتس ٢٠٠٠) والمتضمنة أن نسبة الأردنيين الأكبر سنا التي قامت بالتصويت في الانتخابات تفوق نسبة المواطنين الأصغر سنا.

الجدول رقم (٤)
توزيع إجابات أفراد العينة حسب الوظيفة
وقيامهن بالتصويت في انتخابات سابقة

لا تعمل		تعمل		هل قمت بالتصويت في انتخابات سابقة
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٨٩,٧	٢٦	٧٣,٧	٢٨	نعم
٣,٤	١	٢٣,٧	٩	لا
٦,٩	٢	٢,٦	١	امتنع عن الإجابة
١٠٠	٢٩	١٠٠	٣٨	المجموع
$\chi^2 = 5,8$ ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٥				

٥٨٢٨٠١

تظهر بيانات الجدول رقم (٤) أن ٧٣,٧% من القيادات النسائية اللواتي قمن بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة يعملن، فيما قام بالتصويت ما نسبته ٨٩,٧% من اللواتي لا يعملن . وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq 0,05$ ، حيث بلغت قيمة (χ^2) ٥,٨ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ ، مما يدل على أن قيام القيادات النسائية

بالتصويت غير مستقل عن الحالة الوظيفية (تعمل أو لا تعمل) . وعليه فان القيادات النسائية من غير العاملات أكثر ممارسة لحقهن من النساء العاملات بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة .

وتبدو هذه النتيجة مختلفة عن النتيجة التي خرجت بها دراسة (النقشبندي ٢٠٠٠) والتي لم تتوصل إلى علاقة ذات دلالة بين حالة العمل للمرأة (تعمل أو لا تعمل) وبين مشاركتها في الانتخابات.

الجدول رقم (٥)

توزيع إجابات أفراد العينة حسب مستوى التعليم ومدى استعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلا

دراسات عليا %	بكالوريوس %	دبلوم متوسط %	ثانوي %	الاستعداد للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلا
٦٢,٥	٧١,٤	٥٢,٩	١٠٠	نعم
١٢,٥	١٧,٩	٥,٩	-	لا
٢٥,٠	١٠,٧	٤١,٢	-	لا أعرف
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
$\chi^2 = ١٤,٥$ ، درجات الحرية = ٦ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٢				

تظهر بيانات الجدول رقم (٥) أن جميع النخبة النسائية اللواتي من مستوى تعليم المراحل الثانوية (١٠٠%) يبدن استعدادا للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية ، فيما يبدن هذا الاستعداد ٥٢,٩% من حملة الدبلوم المتوسط ، ٧١,٤% من حملة الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، ٦٢,٥% من حملة الدرجات الجامعية العليا (ماجستير ودكتوراه) . وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq ٠,٠٥$ حيث بلغت قيمة (χ^2) ١٤,٥ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٢ ، مما يدل على أن استعداد النخبة النسائية للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية غير مستقل عن مستواهن التعليمي .

وعليه فان القيادات النسائية من نوات حملة مراحل التعليم الثانوي أكثر استعدادا للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية .

ومن الممكن القول أن السبب في ذلك يعود إلى أن المرأة الأكثر تعليما تنظر إلى هذا الموضوع من باب أن لها مكانة اجتماعية معينة وهي بالتالي أكثر تحفظا في المشاركة مع العامة في الدعاية الانتخابية.

وتبدو النتيجة مخالفة للنتيجة التي خرجت بها دراسة (تيلتنس) والتي أشارت إلى أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كلما زاد نشاطها في الحملات الانتخابية.

الجدول رقم (٦)

توزيع إجابات أفراد العينة حسب الوظيفة
واستعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلا

لا تعمل		تعمل		الاستعداد للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلا
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٩٣,١	٢٧	٥٥,٣	٢١	نعم
-	-	١٨,٤	٧	لا
٦,٩	٢	٢٦,٣	١٠	امتنع عن الإجابة
١٠٠	٢٩	١٠٠	٣٨	المجموع
٠,٠٠٢ = χ^2 ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠٢				

تظهر بيانات الجدول رقم (٦) أن ٥٥,٣% من القيادات النسائية اللواتي يعملن يبدن استعدادا للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلا ، فيما ٩٣,١% من اللواتي لا يعملن يبدن هذا الاستعداد . وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq ٠,٠٥$ ، حيث بلغت قيمة (χ^2) ١٢,١ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٢ ، مما يدل على أن استعداد النخبة النسائية للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة غير مستقل عن حالتهم العملية . وعليه فان القيادات النسائية من غير العاملات أكثر استعدادا من النساء العاملات بالمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة .

الجدول رقم (٧)
توزيع إجابات أفراد العينة حسب الانتماء الحزبي
واستعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة مستقبلا

الاستعداد للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة	منتمية الى حزب %	غير منتمية الى حزب %	امتنع عن الإجابة %
نعم	١٠٠	٧٢,٤	٢٥,٠
لا	-	١٢,١	-
امتنع عن الإجابة	-	١٥,٥	٧٥,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
$\chi^2 = 11,2$ ، درجات الحرية = ٤ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٢			

تظهر بيانات الجدول رقم (٧) أن جميع القيادات النسائية المنتميات لأحزاب (١٠٠%) يبدن استعدادا للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية ، فيما يبدي هذا الاستعداد ٧٢,٤% من غير المنتميات لأحزاب. وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq 0,05$ حيث بلغت قيمة (χ^2) ١١,٢ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٢ ، مما يدل على أن استعدادا النخبة النسائية للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية غير مستقل عن انتمائهن للأحزاب . وعليه فإن القيادات النسائية اللواتي ينتمين لأحزاب أكثر استعدادا من غير المنتميات لأحزاب للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية .

ويمكن تفسير ذلك في أن الحزبيات أكثر فهما ووعيا لأهمية الحملات الانتخابية بالنسبة للمرشح من غير الحزبيات ومدى مساهمة تلك الحملات في تعزيز فرص فوز المرشح في الانتخابات.

ثانياً: موقف القيادات النسائية حول القانون الأمثل للانتخابات بالنسبة للمرأة

يبين الجدول رقم (٨) موقف القيادات النسائية حول القانون الأمثل للانتخابات بالنسبة للمرأة

الجدول رقم (٨)
موقف القيادات النسائية حول القانون الأمثل للانتخابات بالنسبة للمرأة

المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل تؤيدون تعديل قانون الانتخابات بحيث يشمل على الكوتا النسائية؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٦,٠	٤	١٤,٩	١٠	٧٩,١	٥٣	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل تعتقدون أن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	١,٥	١	٧,٥	٥	٩١,٠	٦١	

تظهر بيانات الجدول رقم (٨) ان ٩١% من القيادات النسائية يعتقدن بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة ، كما وتؤيد ٧٩,١% من القيادات النسائية تعديل قانون الانتخابات بحيث يشمل على الكوتا النسائية .
وتبدو هذه النتيجة مطابقة للنتيجة التي خرجت بها دراسة (شتيوي وداغستاني ١٩٩٤) حيث أشارت تلك الدراسة إلى اتجاه العينة نحو وجوب تخصيص مقاعد ثابتة للمرأة في البرلمان.

ويبين الجدول رقم (٩) توزيع إجابات أفراد العينة حسب المجموعة الاثنية ومدى اعتقادهم بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة .

الجدول رقم (٩)
توزيع إجابات أفراد العينة حسب المجموعة الاثنية
ومدى اعتقادهم بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة

شركسية/شيشانية		عربية		هل نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٧٥,٠	٣	٩٢,١	٥٨	نعم
-	-	٧,٩	٥	لا
٢٥,٠	١	-	-	لا اعرف
١٠٠	٤	١٠٠	٦٣	المجموع
$\chi^2 = 16,2$ ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١				

تظهر بيانات الجدول رقم (٩) أن ٩٢,١% من النخبة النسائية في المجموعة الاثنية العربية يعتقدون بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة ، فيما يعتقد بذلك ما نسبته ٧٥% من مجموعة الشركس والشيشان ، وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq ٠,٠٥$ ، حيث بلغت قيمة (χ^2) ١٦,٤ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، مما يدل على أن اعتقاد النخبة النسائية بأن نظام الصوت الواحد غير مستقل عن المجموعة الاثنية التي ينتمين إليها . وعليه فان النساء من المجموعة الاثنية العربية اكثر اعتقادا من النساء في المجموعة الشركسية والشيشانية بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة . وقد يعود هذا إلى أن المقاعد الثلاثة المخصصة للشركس أو الشيشان في المجلس النيابي موزعة على ثلاثة دوائر مختلفة مما يعني أن مرشح واحد هو الذي سيفوز بالمقعد الشاغر وأن كل ناخب يعرف سلفا المرشح الذي سيصوت له لتمكينه من الفوز في هذا المقعد الوحيد، كما أن حجم التنافس في تلك الدوائر قليل وذلك بالنظر إلى عدد المرشحين فيها.

ثالثاً: العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان

يبين الجدول رقم (١٠) العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان .

الجدول رقم (١٠)
العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان

المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل عدم اهتمام المرأة في الأمور السياسية يعيق مشاركتها في الانتخابات؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٩,٠	٦	٢٣,٩	١٦	٦٧,٢	٤٥	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل عدم وجود وقت كاف للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العملية الانتخابية؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	١١,٩	٨	٣١,٣	٢١	٥٦,٧	٣٨	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل عدم توفر الخبرة السياسية الكافية للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العملية الانتخابية؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٤,٥	٣	١٦,٤	١١	٧٩,١	٥٣	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل نظرة المجتمع لدور المرأة تعيق مشاركتها السياسية كمرشحة في الانتخابات النيابية؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٤,٥	٣	١١,٩	٨	٨٣,٦	٥٦	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل العشائرية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٦,٠	٤	٧,٥	٥	٨٦,٦	٥٨	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٩,٠	٦	٦٧,٢	٤٥	٢٣,٩	١٦	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل عدم وجود حياة حزبية قوية يعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	١٠,٤	٧	١٦,٤	١١	٧٣,١	٤٩	
المجموع		لا أثر لها		توجه سلبي		توجه إيجابي		توجهات ومواقف الحكومة حيال وصول المرأة الى مجلس النواب:
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٤٣,٣	٢٩	٢٢,٤	١٥	٣٤,٣	٢٣	

تظهر بيانات الجدول رقم (١٠) العوامل التي تحد من وصول المرأة

للبرلمان من وجهة نظر القيادات النسائية ، وهي كما يلي مرتبة تنازلياً :

- ◆ العشائرية (٨٦,٦ %) .
 - ◆ نظرة المجتمع لدور المرأة (٨٣,٦ %) .
 - ◆ عدم توفر الخبرة السياسية الكافية (٧٩,١ %) .
 - ◆ عدم وجود حياة حزبية قوية (٧٣,١ %) .
 - ◆ عدم اهتمام المرأة في الأمور السياسية (٦٧,٢ %) .
 - ◆ عدم وجود وقت كاف عند المرأة (٥٦,٧ %) .
 - ◆ المعتقدات الدينية (٢٣,٩ %) .
 - ◆ التوجه السلبي للحكومة حيال وصول المرأة الى مجلس النواب (٢٢,٤ %)
- والحقيقة أن ترتيب هذه العوامل حسب قوتها يختلف عن النتيجة المشار إليها سابقا في دراسة (مؤسسة الشرق الأوسط ١٩٩٧)، إضافة إلى أن هذه العوامل قد جاءت مطابقة إلى حد ما للعوامل المعوقة لمشاركة المرأة السياسية في مصر والكويت من خلال دراستي (شعراوي ٢٠٠٠) و(العجمي ٢٠٠٠) المشار إليهما سابقا وإن اختلفت في ترتيب قوتها، كما أن ورود عامل نظرة المجتمع لدور المرأة كعامل معوق لها بشكل أساسي يؤكد ما ذهبت إليه دراسة (عربيات ١٩٩٩) في أن القيود الاجتماعية تعوق مشاركة المرأة في النشاطات النقابية.
- وتبين الجداول (١١ - ١٤) تحليلا إحصائيا متقدما لتلك العوامل المعيقة وفقا لخصائص النخبة النسائية الذاتية .

الجدول رقم (١١)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لمدى اعتقاد أفراد العينة بأن المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات والدخل الشهري

هل المعتقدات الدينية تعيق ترشيح المرأة للانتخابات؟	متوسط الدخل	الانحراف المعياري	قيمة f	مستوى الدلالة
نعم	٤٠٧,٢	٢٥٩,٤	٣,٥	٠,٠٣
لا	٢٦٢,٤	٢٥٩,٤		
لا أعرف	١١١,٧	١٢٩,٣		

تظهر بيانات الجدول رقم (١١) أن متوسط دخل القيادات النسائية اللواتي يعتقدن بأن المعتقدات الدينية تعيق ترشيح المرأة للانتخابات قد بلغ ٤٠٧,٢ ديناراً شهرياً ، وبلغ ٢٦٢,٤ ديناراً عند اللواتي لا يعتقدن بذلك . وقد كشف اختبار (f) عن الدلالة الإحصائية للفروق بين تلك الدخول عند مستوى $\geq 0,05$ حيث بلغت قيمة (f) ٣,٥ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٣ ، وعليه فإن القيادات النسائية اللواتي يعتقدن بأن المعتقدات الدينية تعيق ترشيح المرأة للانتخابات هن أكثر دخلاً شهرياً من اللواتي لا يعتقدن بذلك .

وقد يكون مرد ذلك عائداً إلى أن المرأة الأكثر دخلاً من الممكن أن تكون أكثر تحملاً من القيود وأكثر جرأة على طرح مثل هذه الأفكار .

الجدول رقم (١٢)

توزيع إجابات أفراد العينة حسب الديانة ومدى اعتقادهم بأن عدم وجود وقت كاف للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العملية الانتخابية

المسيحية		الإسلام		عدم وجود وقت كاف للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العملية الانتخابية
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٢٨,٦	٤	٦٤,٢	٣٤	نعم
٥٠,٠	٧	٢٦,٤	١٤	لا
٢١,٤	٣	٩,٤	٥	لا أعرف
١٠٠	١٤	١٠٠	٥٣	المجموع
$\chi^2 = ٥,٨$ ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٥				

تظهر بيانات الجدول رقم (١٢) أن ٦٤,٢% من القيادات النسائية المسلمة يعتقدن بأن عدم وجود وقت كاف للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العملية الانتخابية ، فيما يعتقد بذلك ما نسبته ٢٨,٦% فقط من النخبة النسائية المسيحية ، وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq 0,05$ حيث بلغت قيمة (χ^2) ٥,٨ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ ، مما يدل على أن اعتقاد القيادات النسائية بأن عدم وجود وقت كاف للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العملية الانتخابية غير مستقل عن الديانة . وعليه فإن

الجدول رقم (١٤)
توزيع إجابات أفراد العينة حسب الديانة ومدى اعتقادهم بأن المعتقدات الدينية تعيق عملية
ترشيح المرأة للانتخابات النيابية

المسيحية		الإسلام		المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٥٧,١	٨	١٥,١	٨	نعم
٢٨,٦	٤	٧٧,٤	٤١	لا
١٤,٣	٢	٧,٥	٤	لا أعرف
١٠٠	١٤	١٠٠	٥٣	المجموع
$\chi^2 = ١٢,٧$ ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠٢				

تظهر بيانات الجدول رقم (١٤) أن ١٥,١% من النخبة النسائية المسلمة يعتقدن بأن المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات ، فيما يعتقد بذلك ما نسبته ٥٧,١% من النخبة النسائية المسيحية ، وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq ٠,٠٥$ ، حيث بلغت قيمة (χ^2) ١٢,٧ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٢ ، مما يدل على أن اعتقاد النخبة النسائية بأن المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة غير مستقل عن الديانة . وعليه فإن النخبة النسائية المسيحية يعتقدن بشكل أكبر من النخبة النسائية المسلمة بأن المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات .

وقد يكون ذلك ناتجا عن طبيعة التوجه في الفلسفة السياسية المسيحية والذي يرى أن الدين يجب أن لا يتداخل مع السياسة انطلاقا من المقولة "دع ما لقيصر لقيصر ودع ما لله لله" ، في حين أن هذا الأمر غير وارد بالنسبة للفلسفة السياسية الإسلامية حيث لا مجال لفصل الدين عن السياسة.

رابعاً: الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة

يبين الجدول رقم (١٥) الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة .

الجدول رقم (١٥)

الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة

المجموع		سلبي		إيجابي الى حد ما		إيجابي جدا		دور المنظمات النسائية الأردنية في توعية المرأة بحقوقها السياسية هو دور :
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٧,٥	٥	٥٩,٧	٤٠	٣٢,٨	٢٢	
المجموع		سلبي		إيجابي الى حد ما		إيجابي		ما تقييمك لدور الإعلام حيال مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	٤٣,٣	٢٩	٣١,٣	٢١	٢٥,٤	١٧	
المجموع		لا أعرف		لا		نعم		هل ضعف الثقة بنزاهة العملية الانتخابية يؤثر سلباً على ترشيح المرأة للانتخابات؟
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	١٩,٤	١٣	٢٣,٩	١٦	٥٦,٧	٣٨	
المجموع		لا أوافق		أوافق الى حد ما		أوافق بشدة		المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب :
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	-	-	٢٥,٤	١٧	٧٤,٦	٥٠	
المجموع		لا أوافق		أوافق الى حد ما		أوافق بشدة		المرأة تحتاج الى دعم الرجل للوصول الى مجلس النواب :
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٠٠	٦٧	١,٥	١	٢٦,٩	١٨	٧١,٦	٤٨	

تظهر بيانات الجدول رقم (١٥) بعض الحلول لتعزيز عملية المشاركة

السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة وذلك من وجهة نظر القيادات النسائية، وهي كما

يلي مرتبة تنازلياً :

- ◆ المرأة تحتاج الى دعم المرأة .
- ◆ المرأة تحتاج الى دعم الرجل .
- ◆ تعزيز الثقة بنزاهة العملية الانتخابية .
- ◆ تفعيل دور الإعلام حيال مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية .
- ◆ تفعيل دور المنظمات النسائية الأردنية في توعية المرأة بحقوقها السياسية .

إن مجيء عامل دعم المرأة للمرأة كأهم عوامل تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية هو موافق لما ورد في دراسة (الجابري وداغستاني ١٩٩٥) من حيث الحاجة لدعم القطاع النسائي للمرأة كعامل للنجاح في الانتخابات. كما أن مجيء عنصر تفعيل دور التنظيمات النسائية في موقع متدني كأحد الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات قد يعكس رضى العينة عن أداء التنظيمات النسائية مع العلم أن هذه العينة في معظمها من هذه التنظيمات- كما أن هذه النتيجة أكدتها بعض القيادات النسائية في دراسة (نقشبندی ٢٠٠٠) المشار إليها سابقا.

وتبين الجداول (١٦ - ١٨) تحليلا إحصائيا متقدما لتلك الحلول وفقا لخصائص القيادات النسائية الذاتية .

الجدول رقم (١٦)
توزيع إجابات أفراد العينة حسب الديانة واعتقادهم بأن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب

المسيحية		الإسلام		المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٥٠,٠	٧	٨١,١	٤٣	أوافق بشدة
٥٠,٠	٧	١٨,٩	١٠	أوافق الى حد ما
-	-	-	-	لا أوافق
١٠٠	١٤	١٠٠	٥٣	المجموع
$\chi^2 = ٥,٧$ ، درجات الحرية = ١ ، مستوى الدلالة = ٠,٠١				

تظهر بيانات الجدول رقم (١٦) أن ٨١,١% من القيادات النسائية المسلمة يوافقن بشدة بأن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب ، فيما يوافق بشدة على ذلك ما نسبته ٥٠% من النخبة النسائية المسيحية ، وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq ٠,٠٥$ ، حيث بلغت قيمة (χ^2) ٥,٧ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ ، مما يدل على أن شدة موافقة النخبة النسائية على أن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول

الى مجلس النواب غير مستقل عن الديانة . وعليه فان النخبة النسائية المسلمة أكثر شدة موافقة من النخبة النسائية المسيحية بأن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب .

وقد يكون ذلك ناتجا عن أن المرأة المسيحية أكثر شعورا بالعدالة الاجتماعية من المرأة المسلمة وبالتالي فقد تكون نظرتها للمجتمع أكثر شمولية وذلك من خلال رؤيتها في دعم المجتمع ككل برجاله ونسائه للمرأة للوصول إلى البرلمان.

الجدول رقم (١٧)

توزيع إجابات أفراد العينة حسب الوظيفة واعتقادهم بأن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب

لا تعمل		تعمل		المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٨٩,٧	٢٦	٦٣,٢	24	أوافق بشدة
١٠,٣	٣	٣٦,٨	١٤	أوافق الى حد ما
-	-	-	-	لا أوافق
١٠٠	٢٩	١٠٠	٣٨	المجموع
$\chi^2 = 6,1$ ، درجات الحرية = ١ ، مستوى الدلالة = ٠,٠١				

تظهر بيانات الجدول رقم (١٧) أن ٦٣,٢% من القيادات النسائية اللواتي يعملن يوافقن بشدة على أن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب ، فيما ٨٩,٧% من اللواتي لا يعملن يعتقدن بذلك . وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq 0,05$ ، حيث بلغت قيمة (χ^2) ٦,١ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ ، مما يدل على أن اعتقاد النخبة النسائية بأن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب غير مستقل عن حالتهم العملية . وعليه فان القيادات النسائية من غير العاملات يعتقدن أكثر من العاملات بأن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب .

الجدول رقم (١٨)
توزيع إجابات أفراد العينة حسب الانتماء الحزبي واعتقادهم بأن المرأة تحتاج الى دعم
المرأة للوصول الى مجلس النواب

المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب	منتمية الى حزب %	غير منتمية الى حزب %	امتنع عن الإجابة %
أوافق بشدة	٤٠,٠	٨١,٠	٢٥,٠
أوافق الى حد ما	٦٠,٠	١٩,٠	٧٥,٠
لا أوافق	-	-	-
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
$\chi^2 = 9,6$ ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠١			

تظهر بيانات الجدول رقم (١٨) أن ٤٠% من القيادات النسائية المنتميات لأحزاب يوافقن بشدة على أن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب ، فيما يوافق بشدة على ذلك ٨١% من غير المنتميات لأحزاب . وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq 0,05$ ، حيث بلغت قيمة (χ^2) ٩,٦ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ ، مما يدل على أن درجة الموافقة على أن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب غير مستقل عن انتمائهن للأحزاب . وعليه فان القيادات النسائية اللواتي لا ينتمين لأحزاب أكثر شدة في الموافقة من اللواتي ينتمين لأحزاب على أن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب.

الوضع العام للمرأة الأردنية

يبين الجدول رقم (١٩) آراء القيادات النسائية في الوضع العام للمرأة الأردنية

الجدول رقم (١٩)
يبين آراء القيادات النسائية في الوضع العام للمرأة الأردنية

النسبة %	التكرار	ما رأيك في الوضع العام للمرأة الأردنية؟
٢٩,٩	٢٠	جيد
٥٦,٧	٣٨	مقبول
١٣,٤	٩	سيئ
% ١٠٠	٦٧	المجموع

تظهر بيانات الجدول رقم (١٩) أن ٢٩,٩% من القيادات النسائية يرين بأن الوضع العام للمرأة الأردنية جيد ، ويرى ٥٦,٧% منهن بأنه مقبول ، في حين يرى ١٣,٤% منهن بأن الوضع العام للمرأة الأردنية سيئ .
ويبين الجدول رقم (٢٠) الفروق الإحصائية بين أعمار القيادات النسائية حسب رأيهن بالوضع العام للمرأة الأردنية .

الجدول رقم (٢٠)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لآراء أفراد العينة في الوضع العام للمرأة الأردنية حسب العمر

مستوى الدلالة	قيمة f	الانحراف المعياري	متوسط العمر	ما رأيك بالوضع العام للمرأة الأردنية ؟
٠,٠١	٥,١	١١,٥	٤٥,٧	جيد
		٩,٤	٤٨,١	مقبول
		١٠,٢	٣٦,٠	سيئ

تظهر بيانات الجدول رقم (٢٠) أن متوسط أعمار القيادات النسائية اللواتي يعتقدن بأن الوضع العام للمرأة الأردنية جيد قد بلغ ٤٥,٧ سنة ، وبلغ ٤٨,١ سنة عند اللواتي يعتقدن بأنه وضع مقبول ، في حين بلغ ٣٦ سنة عند اللواتي يعتقدن بأنه وضع سيئ . وقد كشف اختبار (f) عن الدلالة الإحصائية للفروق بين تلك الأعمار عند مستوى $\geq ٠,٠٥$ حيث بلغت قيمة (f) ٥,١ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ ، وعليه فإن القيادات النسائية اللواتي يعتقدن بسوء الوضع العام للمرأة الأردنية هن أقل في العمر من اللواتي يعتقدن بأنه وضع جيد أو مقبول .

ويعكس ذلك نظرة تشاؤمية لدى الفئات الأقل عمرا وهو أمر يقودنا إلى ضرورة قيام الجهات المختصة بالبحث لمعرفة أسباب هذه النظرة سيما أن معظمها صادر عن فئات في مقتبل العمر .

الخلاصة والتوصيات

في ضوء التحليل الإحصائي السابق ، توصلت الدراسة لعدة نتائج نوردها كإجابة عن تساؤلاتها وعلى النحو التالي :

التساؤل الأول : ما موقف القيادات النسائية من عملية الترشيح والتصويت في الانتخابات النيابية ؟

توصلت الدراسة لعدة نتائج تجيب عن هذا التساؤل ، وهي :

- ◆ ٦١,٢% من القيادات النسائية يرين بأن تجربة الانتخابات النيابية في الأردن ناجحة الى حد ما .
- ◆ ٨٠,٦% من القيادات النسائية مارسن حقهن الانتخابي في انتخابات نيابية سابقة.
- ◆ ٨٣,٣% من القيادات النسائية اللواتي مارسن حقهن الانتخابي سابقا كان اختيارهن للمرشح نابعا من قناعة ذاتية لديهن .
- ◆ ٧٩,١% من القيادات النسائية سينتخبن امرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهم الانتخابية.
- ◆ ٦٤,٢% من القيادات النسائية اللواتي سينتخبن يعود قرارهن الى أن المرأة تتمتع بكفاءة أكثر من الرجل .
- ◆ ٧١,٦% من القيادات النسائية يكشفن عن استعدادهن للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة في حال ترشحها ضمن دائرتهم الانتخابية .
- ◆ ٣٥,٨% من القيادات النسائية يكشفن عن إمكانية مساهمتهم ماليا للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة في حال ترشحها ضمن دائرتهم الانتخابية .

- ومن خلال تحليل النتائج السابقة وفقا لخصائص النخبة النسائية الذاتية ، تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq 0,05$ لبعض المتغيرات الذاتية ، وهي كالتالي :
- ◆ القيادات النسائية اللواتي مارسن حقهن الانتخابي في انتخابات نيابية سابقة هن أكبر في العمر من اللواتي لم يمارسن حقهن .
 - ◆ القيادات النسائية من غير العاملات أكثر ممارسة لحقهن من النساء العاملات بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة .
 - ◆ القيادات النسائية من ذوات حملة مراحل التعليم المدرسي أكثر استعدادا للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهن الانتخابية
 - ◆ القيادات النسائية من غير العاملات أكثر استعدادا من النساء العاملات بالمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة .
 - ◆ القيادات النسائية اللواتي ينتمين لأحزاب أكثر استعدادا من غير المنتميات لأحزاب للمشاركة في الدعاية الانتخابية للمرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهن الانتخابية .

التساؤل الثاني : ما موقف القيادات النسائية حول القانون الأمثل للانتخابات بالنسبة للمرأة ؟

- كشفت الدراسة عن وجهة نظر النخبة النسائية حول القانون الأمثل للانتخابات بالنسبة للمرأة ، وهي :
- ◆ ٩١% من القيادات النسائية يعتقدن بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة .
 - ◆ ٧٩,١% من القيادات النسائية تؤيد تعديل قانون الانتخابات بحيث يشمل على الكوتا النسائية .
 - ◆ العينة النسائية من المجموعة الاثنية العربية اكثر اعتقادا من النساء في المجموعة الشركسية والشيشانية بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة.

التساؤل الثالث : ما أهم العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان ؟

كشفت الدراسة عن عدة عوامل تحد من وصول المرأة للبرلمان من وجهة نظر

القيادات النسائية ، وهي كما يلي مرتبة تنازليا :

- ◆ العشائرية (٨٦,٦ %) .
 - ◆ نظرة المجتمع لدور المرأة (٨٣,٦ %) .
 - ◆ عدم توفر الخبرة السياسية الكافية (٧٩,١ %) .
 - ◆ عدم وجود حياة حزبية قوية (٧٣,١ %) .
 - ◆ عدم اهتمام المرأة في الأمور السياسية (٦٧,٢ %) .
 - ◆ عدم وجود وقت كاف عند المرأة (٥٦,٧ %) .
 - ◆ المعتقدات الدينية (٢٣,٩ %) .
 - ◆ التوجه السلبي للحكومة حيال وصول المرأة الى مجلس النواب (٢٢,٤%)
- ومن خلال تحليل النتائج السابقة وفقا لخصائص العينة النسائية الذاتية ، تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq 0,05$ لبعض المتغيرات الذاتية ، وهي كالتالي :
- ◆ القيادات النسائية اللواتي يعتقدن بأن المعتقدات الدينية تعيق ترشيح المرأة للانتخابات هن أكثر دخلا شهريا من اللواتي لا يعتقدن بذلك .
 - ◆ القيادات النسائية المسلمة يعتقدن بشكل أكبر من النخبة النسائية المسيحية بأن عدم وجود وقت كاف للمرأة يؤثر سلبا على مشاركتها في العملية الانتخابية.
 - ◆ القيادات النسائية المسلمة يعتقدن بشكل أكبر من النخبة النسائية المسيحية بأن عدم توفر الخبرة السياسية الكافية للمرأة يؤثر سلبا على مشاركتها في العملية الانتخابية.
 - ◆ القيادات النسائية المسيحية يعتقدن بشكل أكبر من النخبة النسائية المسلمة بأن المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات .

التساؤل الرابع : ما الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة ؟

- ترى القيادات النسائية ان الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة هي كما يلي مرتبة تنازليا :
- ◆ المرأة تحتاج الى دعم المرأة .
 - ◆ المرأة تحتاج الى دعم الرجل .
 - ◆ تعزيز الثقة بنزاهة العملية الانتخابية .
 - ◆ تفعيل دور الإعلام حيال مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية .
 - ◆ تفعيل دور المنظمات النسائية الأردنية في توعية المرأة بحقوقها السياسية .

ومن خلال تحليل النتائج السابقة وفقا لخصائص القيادات النسائية الذاتية ، تبين وجود دلالة إحصائية عند مستوى $\geq 0,05$ لبعض المتغيرات الذاتية ، وهي كالتالي :

- ◆ القيادات النسائية المسلمة أكثر شدة موافقة من النخبة النسائية المسيحية بأن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب .
- ◆ القيادات النسائية من غير العاملات يعتقدن أكثر من العاملات بأن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب .
- ◆ القيادات النسائية اللواتي لا ينتمين لأحزاب أكثر شدة في الموافقة من اللواتي ينتمين لأحزاب على أن المرأة تحتاج الى دعم المرأة للوصول الى مجلس النواب .

الوضع العام للمرأة الأردنية

- ◆ ٢٩,٩% من القيادات النسائية يرين بأن الوضع العام للمرأة الأردنية جيد ويرى ٥٦,٧% منهن بأنه مقبول .
- ◆ القيادات النسائية اللواتي يعتقدن بسوء الوضع العام للمرأة الأردنية هن أقل في العمر من اللواتي يعتقدن بأنه وضع جيد أو مقبول .

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، وللوصول الى درجة مشاركة أكبر للمرأة الأردنية في العملية الانتخابية كناخبة ومرشحة ، نوصي بما يلي :

- ١- العمل على تغيير الثقافة السياسية للمجتمع الأردني بحيث تصبح نظرة المجتمع أكثر إيجابية حيال وجود دور أساسي للمرأة في مواقع صنع القرار ولعل السبيل الأمثل لذلك هو الاهتمام بعملية التنشئة السياسية من خلال قنواتها المختلفة وبشكل خاص من خلال المناهج التعليمية لمختلف المراحل الدراسية .
- ٢- العمل على تقوية الحياة الحزبية في الأردن مما سيفسح المجال أمام المرأة بشكل أكبر للمشاركة في العملية الانتخابية ويتأتى ذلك من خلال إطلاق المزيد من الحريات للعمل الحزبي .
- ٣- العمل على تعزيز الثقة بنزاهة العملية الانتخابية لما سيكون له من اثر إيجابي على ترشيح المرأة للانتخابات .
- ٤- تفعيل دور الإعلام بشكل إيجابي أكثر حيال مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة ومشاركتها في مواقع صنع القرار بشكل عام.

- ٥- الغاء قانون الصوت الواحد المتعلق بالانتخابات النيابية وإحلال قانون القائمة المفتوحة بدلا منه والذي كان معمولا به في عام ١٩٨٩.
- ٦- العمل على محاربة المظاهر العشائرية المرافقة للعملية الانتخابية، والبدء بالاهتمام بالفرد ومصالحته بدلا من الاهتمام بالعشيرة، ولعل السبيل الأمثل لتحقيق ذلك هو تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.
- ٧- تخصيص نسبة ثابتة من مقاعد مجلس النواب للنساء، وهو ما تضمنه فعلا قانون الانتخابات المؤقت في تعديله الأخير^(١) حيث تم تخصيص ستة مقاعد للنساء في مجلس النواب^(٢).
- ٨- التركيز على كفاءة المرشحات حيث أظهرت هذه الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة أن أهم عوامل نجاح المرشحة هو تمتعها بالكفاءة بعيدا عن أية عوامل أخرى كالعشائرية والايديولوجيا السياسية والانتماء الحزبي.

^(١) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية رقم ٤٥٨٦، تاريخ ٢/١٦/٢٠٠٣، ص ٧٠٠.

^(٢) المملكة الأردنية الهاشمية، نظام الانتخابات والمقاعد المحصنة لكل منها رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية رقم ٤٥٨٦، تاريخ ٢/١٦/٢٠٠٣، ص ٧١٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- المصادر:

- ١- المملكة الأردنية الهاشمية، الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢، الجريدة الرسمية رقم ١٠٩٣، تاريخ ١٩٥٢/١/٨.
- ٢- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون انتخاب مجلس النواب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦، الجريدة الرسمية رقم ٣٣٩٨، تاريخ ١٩٨٦/٥/١٧.
- ٣- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون انتخاب مجلس النواب رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣، الجريدة الرسمية رقم ٣٩١٧، تاريخ ١٩٩٣/٨/١٨.
- ٤- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون انتخاب مجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧، الجريدة الرسمية رقم ٤٢٠٤، تاريخ ١٩٩٧/٥/١٥.
- ٥- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون انتخاب مجلس النواب رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية رقم ٤٥٨٦، تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦.
- ٦- المملكة الأردنية الهاشمية، نظام الانتخابات والمقاعد المخصصة لكل منها رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية رقم ٤٥٨٦، تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦.

ب- المراجع:

- ١- الألويسي، منال، المرأة والتطور السياسي في الوطن العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩.
- ٢- الأمم المتحدة، المرأة في العالم ١٩٩٥ (اتجاهات وإحصاءات)، منشور الأمم المتحدة، ١٩٩٥.
- ٣- برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨.
- ٤- بوتول، غاستون، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة: نسيم نصر، منشورات عويدات، ط ٢، بيروت، ١٩٨٠.
- ٥- الجابري، رسول، داغستاني، أمل، تقييم دور المرأة في المجالس البلدية في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥.
- ٦- الجوهرى، عبدالهادي، المشاركة الشعبية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤.
- ٧- الداودي، محمد، الدجاني، منذر، المدخل إلى النظام السياسي الأردني، بالمينو برس، عمان، ١٩٩٣.
- ٨- دوفرجه، موريس، علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، بيروت، ١٩٩١.

- ٩- سالم، رعد حافظ، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ٢٠٠٠.
- ١٠- شتيوي، موسى، داغستاني، أمل، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤.
- ١١- الصالح، نبيل وآخرون، الثقافة السياسية، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٧.
- ١٢- الصالح، نبيل، مبدأ الانتخابات وتطبيقاته، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦.
- ١٣- الطيب، مولود زايد، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط١، عمان، ٢٠٠١.
- ١٤- العجمي، محمد منيف، المرأة الكويتية والمشاركة السياسية، دار الجديد، بيروت، ٢٠٠٠.
- ١٥- عرفات، أحمد (محرر)، المرأة الأردنية والعمل السياسي (وقائع ندوة)، دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٦.
- ١٦- عساف، نظام، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني (أرقام ودلالات انتخابات ١٩٩٣)، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، ١٩٩٧.
- ١٧- فرج، كارولين وأخريات، دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية، مركز الكتبي للبحوث والتدريب، عمان، ١٩٩٦.
- ١٨- كوت، جان بيير، مونييه، جان بيير، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة: أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤.
- ١٩- مؤسسة رينيه معوض، مشاركة المرأة في السياسة (الدليل العملي)، مؤسسة الترقية الاجتماعية للثقافة، بيروت، ١٩٩٧.
- ٢٠- مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات والاستشارات التسويقية، نتائج مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية ١٩٩٧ ناخبة ومرشحة، مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، عمان، ١٩٩٧.
- ٢١- مركز الأردن الجديد للدراسات، دراسات في الانتخابات الأردنية ١٩٩٧، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠١.
- ٢٢- مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، المرأة الأردنية بين الماضي والحاضر، عمان، ١٩٩٩.
- ٢٣- النقشبندي، بارعة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
- ج- الرسائل الجامعية:

- ١- خريس، ناديا سمير، التنظيمات النسائية ونشاطاتها في مجتمع بلدة أيدون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٩.

د- البحوث المنشورة في المؤلفات الجماعية:

- ١- تيلنتس، أوغا، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامية، في حسين أبو رمان (محرر)، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
- ٢- جمعة، سلوى شعراوي، القيم والمواقف السياسية للمرأة المصرية، في حسين أبو رمان (محرر)، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
- ٣- عربيات، سليمان، مشاركة المرأة الأردنية في النقابات المهنية، في النقابات المهنية والتحول الديمقراطي في الأردن (ورشات عمل)، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

هـ- البحوث المنشورة في الدوريات:

- ١- أبو زيد، حكمت، إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي، المستقبل العربي، عدد ٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١.
- ٢- بركات، حلیم، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية، المستقبل العربي، عدد ٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١.
- ٣- زريق، هدى، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، المستقبل العربي، عدد ١٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
- ٤- سعادة، صفية، نحو دور جديد للمرأة في المجتمع العربي، المستقبل العربي، عدد ١٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
- ٥- سليم، مريم، أوضاع المرأة العربية، المستقبل العربي، عدد ١٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
- ٦- عرابي، عبد القادر، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، المستقبل العربي، عدد ١٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.
- ٧- معوض، جلال، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد ٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
- ٨- النجار، باقر، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، المستقبل العربي، عدد ١٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

و- البحوث المنشورة في وقائع المؤتمرات:

- ١- أبو غزالة، هيفاء، المرأة في برامج الأحزاب السياسية الأردنية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول دور المرأة الأردنية في المسيرة الديمقراطية، جامعة البنات الأردنية، عمان، ١٩٩٣.

ز- الصحف:

١- الدستور، عمان، ع٧٩٨٤، ١١/١١/١٩٨٩.

٢- الرأي، عمان، ع٩٩٢٢، ٦/١١/١٩٩٧.

ح- المراجع عبر المواقع الإلكترونية:

١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩/٣/٢٠٠١،
www.hrw.org/arabic

٢- خضر، اسمى، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (الفرص والمعوقات)، ٢٧/٥/
www.electionsjo.com، ٢٠٠٣

٣- الخطيب، جمال، الوضع الراهن للمرأة الأردنية (العوائق والفرص)، ١٨/٥/
www.electionsjo.com، ٢٠٠٣

٤- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩/٣/٢٠٠١،
www.hrw.org/arabic

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

1-ALMOND, GABRIEL, THE POLITICS OF DEVELOPING AREA, PRINCETON UNIVERSITY PRESS, PRINCETON, 1971.

2- ALMOND, GABRIEL, VERBA, SIDNEY, THE CIVIC CULTURE, LITTLE BROWN, BOSTON, 1965.

3-ARTERTON, CHRISTOPHER, HAHN, HARLAN, POLITICAL PARTICIPATION, THE AMERICAN POLITICAL SCIENCE, WASHINGTON D.C,1975.

4-CENTER FOR SOCIAL DEVELOPMENT AND HUMANITARIAN AFFAIRS, PARTICIPATION OF WOMAN IN DICISION MAKING FOR PEACE; CASE STUDY ON SWEDEN, UNITED NATIONS, NEW YORK, 1989.

5-GUILD, NELSON, PALMER, KENNETH, INTRODUCTION TO POLITICS, JOHN WILEY, NEW YORK, 1968.

6-LIPEST, SEYMOUR, POLITICAL MAN, HEINEMANN, LONDON, 1973.

7-NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS, PROMOTING PARTICIPATION IN YEMENS 1993 ELECTIONS, WASHINGTON, 1994.

8-POWELL, BINGHAM, ALMOND, GABRIEL, COMARITIVE POLITICS: A DEVELOPMENTAL APPROACH, LITTLE BROWN, BOSTON, 1966.

9-RUSH, MICHAEL, POLITICS AND SOCIETY, PRENTICE HALL, NEW YORK, 1992.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوات الفاضلات

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول المشاركة السياسية للمرأة الأردنية كناخبة وكمرشحة في الانتخابات النيابية، ومن أجل معرفة أهم الأسباب التي تعيق عملية التصويت والترشيح التي تواجه المرأة الأردنية في انتخابات مجلس النواب تم وضع هذه الاستبانة لاستطلاع آراء وتوجهات القيادات النسائية اللاتي يسعين إلى تطوير وتحسين وضع المرأة في مختلف المجالات ومنها المجال السياسي، لذا نرجو التعاون وتعبئة الاستبانة بأمانة وصدق، علماً بأن بيانات الاستبانة ستستخدم لأغراض علمية ولن تطلع عليها أية جهة أخرى.

الرجاء عدم كتابة الاسم على الاستبانة.

مع جزيل الشكر / الطالب إياد عاشور
برنامج الماجستير في الدراسات الدبلوماسية
المعهد الدبلوماسي الأردني

الرجاء وضع إشارة (✓) بين القوسين للإجابة الصحيحة

- (١) العمر: ()
- (٢) الديانة:
- ١- الإسلام () ٢- المسيحية () ٣- غير ذلك ()
- (٣) المجموعة الاثنية:
- ١- عربية () ٢- شركسية أو شيشانية () ٣- أخرى ()
- (٤) الحالة الاجتماعية:
- ١- غير متزوجة () ٢- متزوجة () ٣- مطلقة () ٤- أرملة ()
- (٥) المستوى التعليمي:
- ١- ابتدائي () ٢- إعدادي () ٣- ثانوي () ٤- دبلوم ()
- ٥- جامعي بكالوريوس () ٦- جامعي ماجستير أو دكتوراه ()
- (٦) الدخل الشهري: ()
- (٧) المهنة إن وجدت ():
- (٨) الإنتماء الحزبي:
- ١- منتمية إلى حزب () ٢- غير منتمية إلى حزب ()
- ٣- امتنع عن الإجابة ()
- (٩) الاتجاه السياسي إن وجد ()
- ٥٨٢٨٠١
- (١٠) كيف تقيمين تجربة الإنتخابات النيابية في الأردن؟
- ١- غير ناجحة () ٢- ناجحة جداً () ٣- ناجحة إلى حد ما ()
- (١١) هل قمت بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة؟
- ١- نعم () ٢- لا () ٣- امتنع عن الإجابة ()

(١٢) إذا كنت قد قمت بالتصويت في انتخابات نيابية سابقة، هل كان اختيارك للمرشح نابعا عن:

- ١- قناعة ذاتية () ٢- ضغوط خارجية () ٣- امتنع عن الإجابة ()

(١٣) هل ترشحت لانتخابات نيابية سابقة؟

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- امتنع عن الإجابة ()

(١٤) إذا رشحت امرأة نفسها في دائرتك الانتخابية فهل ستنتخبينها؟

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(١٥) إذا كانت الإجابة بنعم هل سيكون انتخابك لها بسبب:

- ١- تمتعها بالكفاءة أكثر من الرجل () ٢- كونها امرأة فقط ()
٣- غير ذلك ()

(١٦) إذا رشحت امرأة نفسها في دائرتك الانتخابية فهل ستشاركين في الدعاية لها؟

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(١٧) إذا رشحت امرأة نفسها في دائرتك الانتخابية فهل يمكن أن تساهمي مالياً في حملتها الانتخابية؟

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(١٨) هل تعتقدن أن عدم اهتمام المرأة في الأمور السياسية يعيق مشاركتها في الانتخابات النيابية:

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(١٩) هل تعتقدن أن عدم وجود وقت كافي للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العملية الانتخابية:

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٢٠) هل تعتقدن أن عدم توفر الخبرة السياسية الكافية للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العملية الانتخابية:

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٢١) هل تؤيدون تعديل قانون الانتخابات بحيث يشمل على الكوتا النسائية (تخصيص نسبة ثابتة من مقاعد مجلس النواب للنساء)؟

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٢٢) هل تعتقدون ان نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة؟

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٢٣) هل تعتقدون أن نظرة المجتمع لدور المرأة تعيق مشاركتها السياسية كمرشحة في للانتخابات النيابية؟

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٢٤) هل تعتقدون أن العشائرية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية:

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٢٥) هل تعتقدون أن المعتقدات الدينية تعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية:

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٢٦) توجهات ومواقف الحكومة حيال وصول المرأة الى مجلس النواب :

- ١- توجه ايجابي لصالح المرأة () ٢- توجه سلبي ليس في صالح المرأة ()
٣- لا أثر لهذه التوجهات ()

(٢٧) دور التنظيمات النسائية الأردنية في توعية المرأة بحقوقها السياسية هو دور:

- ١- ايجابي جدا () ٢- ايجابي الى حد ما () ٣- سلبي ()

(٢٨) هل تعتقدون أن عدم وجود حياة حزبية قوية يعيق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية:

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٢٩) ما هو تقييمك لدور الإعلام حيال مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة:

- ١- دور إيجابي () ٢- دور إيجابي إلى حد ما ()
٣- دور سلبي ()

(٣٠) هل تعتقد أن ضعف الثقة بنزاهة العملية الانتخابية يؤثر سلباً على ترشيح المرأة للانتخابات النيابية؟

- ١- نعم () ٢- لا () ٣- لا أعرف ()

(٣١) المرأة تحتاج إلى دعم المرأة للوصول إلى مجلس النواب:

- ١- أوافق بشدة () ٢- أوافق إلى حد ما ()
٣- لا أوافق ()

(٣٢) المرأة تحتاج إلى دعم الرجل للوصول إلى مجلس النواب:

- ١- أوافق بشدة () ٢- أوافق إلى حد ما ()
٣- لا أوافق ()

(٣٣) ما رأيك في الوضع العام للمرأة الأردنية:

- ١- جيد () ٢- مقبول () ٣- سيئ ()

Abstract

Political Participation of Jordanian Woman

(1989 – 2001)

Student:

Iyas Mahmoud Ashour

Supervisor:

Dr. Atef Odibat

This study covered the topic of “political participation of Jordanian woman in the period 1989-2003”, particularly in parliamentary elections as candidate and/or elector.

This particular activity of woman performance in Jordan has special importance, because although Jordanian woman has accomplished considerable success in the scientific and other fields of life compared with other Arab countries, but her sharing the election process is still limited whether being a voter or a candidate.

This was very clear in this study and analysis of the parliamentary elections in the years 1989, 1993, and 1997, in spite of the efforts spent by the women move leaders to push and activate woman participation.

To explore the opinions of those leaders and activists, I prepared a questionnaire that can give us a good idea about the actual cause of the problem as they see, with their vision or solutions in order to improve the woman role in elections.

They also wish and suggest a better “law of elections” which can give better chances for woman to reach the parliament. The study showed that most of women leaders shared in the voting process and in the propaganda campaign.

They are ready to participate and be more involved in such activities, but not financially. They are keen to support and push the efficient women to reach the parliament.

They consider that the election law (one man, one vote) was a major obstacle in their way to the parliament. Most of them prefer what is called (Woman Quota). Tribalism, lack of woman experience in practical field, and weakness in political parties in Jordan are behind the weak sharing of woman in such public and political activities.

In their opinion, the first step of helping woman in her political battle and parliamentary elections is to get good support by women themselves before being supported by man. Honest and sound atmosphere in elections is very important to encourage and create confidence in the process which is reflected positively on woman sharing.

The study concludes the main recommendations for a good sharing of woman in political life in Jordan as follows:

- Canceling the law of elections (One Man, One Vote).
- Building up the value of the individual in place of Tribalism.
- Strengthening of political parties.
- Building up the confidence with elections.